المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

universität wien

تسييس الهويات الدينية والإثنية والجنوسية في سوريا

منتـــدى الحـــوار التنمـــوي
المركز السوري لبحوث السياسات
آب 2023

المحتويـــات

المحتويات 1
شكر 2
مقدمة 3
التعريف والإطار التحليلي 4
1. تسييس الهوية الدينية 6
2. تسييس الهوية الإثنية 11
3. تسييس الهوية الجنوسية 13
4. الخلاصة والخطوة التالية: المقاربة المنهجية والبحث الميداني 22

شكـــر

يعرب المركز السوري لبحوث السياسات عن امتنانه العميق للشركاء الذين قدموا الدعم لهذه الورقة ومنهم مؤسسة كارنيجي في نيويورك ضمن مشروع معرفة الحرب 2. كما يعرب المركز عن امتنانه لجميع المشاركين ومساهماتهم في منتدى الحوار التنموي الذي عقد في 29-30 تشرين الأول/أكتوبر 2021، والذي تناول قضايا تسييس الهوية.

محررو الورقة هم: باسيليوس زينو، ربيع نصر، وظافر نحاس. وساهم نبيل مرزوق وراميا إسماعيل وحامد سفور وسوسن أبو زين الدين في توثيق وتيسير منتدى الحوار التنموي. مدير المشروع هو ربيع بنا. وقام بالترجمة من العربية إلى الإنجليزية: حازم إبراهيم. وبتحرير النسخة الإنكليزية طالب الخير. كما قام بتصميم الورقة شركة يونِك تاتش Unique Touch.

صيغت هذه الورقة كجزء من مشروع معرفة الحرب 2 الذي ينفذ بالتعاون بين جامعة فيينا ومركز بحوث التنمية البديلة والمركز السوري لبحوث السياسات، وبمنحة جزئية من مؤسسة كارنجي نيويورك.

حقوق النشر
حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2023
المركز السوري لبحوث السياسات
آب 2023

مقدمـــة

ينفذ المركز السوري لبحوث السياسات مشروعاً بحثياً خاصاً بتسييس الهوية في النزاع السوري، ويتضمن المشروع أربع مراحل:

الأولى، ركزت على مراجعة نقدية للأدبيات والمقاربات النظرية المرتبطة بتسييس الهويات، وخلصت إلى تعريف إجرائي، وحددت إطاراً للبحث، والتي نتج عنها الورقة الخلفية الأولى «تسييس الهويات في سوريا» المنشورة ضمن مشروع معرفة الحرب 2022.

الثانية، حددت أبرز مظاهر تسييس الهوية وخارطة الفاعلين الرئيسيين والسياسات والتدخلات المرتبطة بها؛ من خلال بحث تشاركي مع خبراء وفاعلين سوريين في إطار منتدى الحوار التنموي. والتي نتج عنها هذه الورقة « تسييس الهويات الدينية والإثنية والجنوسية في سوريا»[1].

الثالثة، ستشمل تنفيذ البحث الميداني المعمق، وفق منهجية تشاركية تشمل كامل الجغرافيا السورية، وسيستخدم البحث أدوات كمية وكيفية مصممة بناء على المرحلتين السابقتين.

الرابعة، ستوظف نتائج المراحل السابقة كمدخلات للمشاورات المحلية والوطنية بغية تحديد الأولويات وتطوير الخيارات لتجاوز تسييس الهويات في سياق النزاع.

وعليه تستند هذه الورقة إلى الورقة السابقة «تسييس الهويات في سوريا» في مراجعة الأدبيات والإطار النظري والتعريف. وتقدم تحليلاً لتسييس الهويات في سوريا بناء على لقاء بحثي موسع ضمن منتدى الحوار التنموي. وتخلص الورقة إلى مقترح منهجي للعمل البحثي الميداني المستقبلي (المرحلة الثالثة) لتشخيص أبعاد تسييس الهويات في سوريا وإمكانيات تجاوزها (المرحلة الرابعة).

يعتبر التوصل إلى تأسيس عقدٍ اجتماعي جديد في المجتمعات التي شهدت حروباً داخلية من أصعب التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية والخبراء على حدٍّ سواء، خاصة في ظل تفتت البنى والمؤسسات الوطنية واستدامة اقتصاد الحرب وغياب العدالة والقانون واستثمار أطراف خارجية وداخلية في تسييس بعض معرِّفات الهويات وزجها في النزاع. فقد شهدت سوريا، في خضم الصراع الدامي، في السنوات الإحدى عشرة الماضية عملياتٍ ممنهجة استهدفت تجييش الهويات الفردية والجمعية للسكّان وتحويلها إلى أداةٍ للصراع؛ ومن ثم، إقحام الانتماءات والهويات في ميدان النزاع. كان ذلك عن طريق ممارسات وسياسات التخويف، والتحريض والكراهية، والعصبيات، وشيطنة الآخر، ونزع انسانيته، وتضخيم الاختلافات الطائفية، والإثنية، والسياسية، والجنسانية، والمناطقية، والطبقية؛ إضافة إلى إدارة التنوع، بأساليب تخدم تعميق الشروخ الاجتماعية وإقحام العلاقات الاجتماعية في النزاع، والاستفادة من سياق إقليمي ودولي مساعد وفرته عدة عوامل مثل تداعيات الغزو الأمريكي للعراق، والدور التوسعي للدول الإقليمية، مثل إيران وتركيا والسعودية، التي وظفت الانتماءات الدينية والإثنية، لكسب مواقع ومناطق نفوذ، سياسية وجغرافية، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الهوياتية. وقد أدى النزاع في سوريا إلى تفاقم المظالم القائمة، وخلق تحديات رئيسية جديدة، تحتاج إلى سياسات ومبادرات طويلة الأمد لتجاوزها.

1 - يعتمد المركز منهجية تشاركية في إنتاج البحث في إطار منتدى الحوار التنموي، من خلال مشاركة خبراء وفاعلين محليين للعمل بشكل تفاعلي لمدة يومين لتقديم تحليل لتسييس الهوية في سوريا باعتماد إطار الاقتصاد السياسي النقدي للتحليل، ويقدم المشاركون تشخيصهم للتحديات والخيارات المتاحة للمستقبل.

التعريف والإطار التحليلي

تركز الورقة على مفهوم تسييس الهوية وتجلياته الطائفية، والإثنية،والجنوسية؛وتحليل السياسات والممارسات التي أدت إلى استغلال التنوع الهوياتي في سوريا في خدمة النزاع. وتم تطوير الإطار التحليلي للورقة (الشكل 1) بالاستناد إلى قراءة نقدية للأدبيات المتاحة، التي راجعها باحثو المركز في الورقة الخلفية[2]، ومساهمات المشاركين والمشاركات في منتدى الحوار التنموي (29-30 تشرين الأول 2021) حول قضايا تسييس الهويات، حيث شارك في منتدى الحوار التنموي 23 خبيراً وباحثاً سورياً اجتمعوا افتراضياً، مدة يومين متتاليين، بمعدل خمس ساعات يومياً، وتوزع المشاركون على ثلاث مجموعات عمل فرعية واستخدمت الورقة إطاراً للتحليل يعتمد على التنمية بمفهومها الواسع، والاقتصاد السياسي، باعتماد منهجية تشاركية.
ركّزت المجموعة الأولى على تسييس الهوية دينياً وطائفياً، والثانية على تسييس الهوية إثنياً، في حين ركزت الثالثة على تسييس الهوية جنوسياً. استندت النقاشات إلى تعريف إجرائي لمفهوم "تسييس الهوية"، وتم تطويره لاحقاً بناءً على نتائج الحوار وتحليل الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة. في هذا الإطار، يُعرّف المركز السوري لبحوث السياسات، إجرائياً، مصطلح «تسييس الهوية» بأنه «مجموعة السياسات والممارسات والخطابات التي تهدف إلى تسخير انتماءات الأفراد والجماعات وهوياتهم لإثارة العصبيات وإقحامها في النزاعات أو الاستقطاب المجتمعي، وذلك من خلال اختزال الهويات المركبة إلى معرّف أولي محوري، يتم التعامل معه بوصفه مختلفاً جوهرانياً، ولا يمكن التوفيق بينه وبين المعرّفات الأخرى. تتفاعل هذه السياسات مع الثقافة والقوى المجتمعية، التي تتبناها أو ترضخ لها أو تقاومها». ويميل أنصارها إلى التركيز على «الهويات» باعتبارها الشكل الأساسي لنضال «الفرد» من أجل الاعتراف والتضمين ومعالجة مخاوف المهمشين من قبل الدولة[3].

يركز المفهوم الموسع للتنمية[4] على توسيع حريات الناس وخياراتهم، وعدالة الفرص، وتمكين الإنسان، ويأخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية بعين الاعتبار، لتحليل الظواهر ضمن سياقاتها المختلفة، بطريقة متعددة الاختصاصات والتقاطعات بين الظواهر الاجتماعية والنظم السياسية والعلاقات الدولية. ويهدف الاقتصاد السياسي، بصفته إطاراً للتحليل، إلى فهم النزاع، من خلال صراع القوى، التي تسهم في تشكيل ظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية. ومن ثم، تُدرس الظواهر المختلفة، من خلال تحديد الفاعلين الأساسيين وسياساتهم، التي توثر في هذه الظواهر، بصورة مباشرة وغير مباشرة، وأثر هذه السياسات في المجتمع، وتُحدَّد الشرائح الأكثر تضرراً والأكثر انتفاعاً منها.

2- المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). تسيس الهويات في سورية: ورقة خلفية، مشروع معرفة الحرب، فيينا

3- Dean, Jodi. (1996). Solidarity of strangers: Feminism after identity politics. University of California Press; Haider, Asad. (2018). Mistaken identity: race and class in the age of Trump. Verso Books.

4- سن، أمارتيا (2004). التنمية حرية. ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

الإطار 1: ثلاثة مناهج في العلوم الاجتماعية لدراسة تسييس الهوية في ظل النزاع

النهج الأول، المدرسة الجوهرانية أو البدائية، ويشمل أيضاً الحركات الإثنو-قومية، وهي تتعامل مع الأمة أو الطائفة أو الإثنية أو القومية على أنها مجموعة تشكلت طبيعياً بين أشخاص توحدهم ارتباطات بدائية راسخة وثابتة وتميزهم عن الآخرين (Demmers, 2016; Geertz 1973).
النهج الثاني، هو النهج الذرائعي أو الأداتي، ولا يتعامل مع معرّفات الهويات الإثنية أو الطائفية على أنها ذات قيمة جوهرانية أو متأصلة في النفس البشرية.

تُفهم "الطائفية" عموماً على أنها مجرد شكل من أشكال الأيديولوجية، ويُنظر إلى التعريفات "الطائفية" على أنها وسيلة لتحقيق غاية ونوع من البنية الفوقية التي تخفي المصالح السياسية والاقتصادية للسياسيين (Malmvig 2017, 10). تسعى النخب السياسية إلى زيادة التماسك داخل الجماعة و "إثارة العنف الإثني (أو الطائفي)لحشد الدعم" السياسي من خلال عملية" لها تأثير في بناء المزيد من الهويات العدائية، والتي تفضل المزيد من العنف" (Fearon and Laitin 2000, 853).

أما النهج الثالث، البنائية الاجتماعية، فيحتل أرضية وسطية بين الذرائعية والبدائية بإدراكه أنه في حين أنّ الهويات الإثنية / الطائفية / القومية غير طبيعية أو كيانات جوهرانية وإنما متخيلة ومبنية اجتماعياً (Anderson 1983)، إلا أنّ هويات الجماعة قد تكون قوية على نحوٍ يعيق قدرة النخب السياسية على التلاعب بالهويات الاجتماعية لتحقيق مصالحهم (Valbjørn and Hinnebusch 2019).
تتبنى مقاربتنا منهجية بنائية اجتماعية لكنها تتقصى آليات وديناميكيات التطييف والإثنية ليس فقط من أعلى لأسفل (سياسات النخب والسماسرة السياسيين) بل أيضاً من أسفل إلى أعلى (سياسات بعض القوى التسلطية المحلية وأمراء الحرب) (Pinto 2017; Zeno 2022)، كما سنتقصى كيف استجابت المجتمعات المحلية لمحاولات تسييس الهويات وتداخل هذه الآليات مع معرفات أخرى للهوية كالجندر والطبقة.

تؤكد مقاربتنا على أهمية تناول الظواهر في سياقها التاريخي وأنّ تسييس التمايزات الطائفية والإثنية في منطقة المشرق العربي هي ظاهرة حداثية بامتياز بدأت مع عصر القوميات والسيطرة الكولونيالية وتزامنت مع ظهور حركات فكرية وأحزاب علمانية أيضاً (Makdisi, 2017)، لتعود للتفاقم بعد فشل المشاريع الوطنية وتزايد نفوذ "الدولة الضارية" وقوى التسلط المهيمنة عليها والمتحررة من القيود الدستورية وذلك بالتضاد من المجتمع (Ayubi, 1995).

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). تسيس الهويات في سورية: ورقة خلفية، مشروع معرفة الحرب، فيينا.

تستند منهجية البحث إلى إطار متعدد الاختصاصات قائم على التشاركية مع المجتمع، ويسعى إلى تشخيص الظاهرة، وتحديد أدوار الفاعلين ومدى تأثير سياساتهم في المؤسسات والمجتمع والاقتصاد، وتطوير البدائل بطريقة تشاركية، والتأسيس لحوار مجتمعي، لتطوير الخيارات ودراسة إمكانيات التطبيق/التغيير.

الشكل 1: الإطار التحليلي

فيما يلي سنناقش مسألة تسييس الهويات في سوريا، في أثناء النزاع، وأشكال التسييس، وسياسات الفاعلين، وآثار هذه السياسات. سنبدأ أولاً بمناقشة تسييس الهوية الدينية، ثم تسييس الهوية إثنياً، وأخيراً تسييس الهوية جنوسياً، مع تأكيد أنّ ديناميكيات تسييس هذه المُعرّفات الهوياتية متقاطعة ومتشابكة. ونختتم هذه الورقة باستعراض المقاربة المنهجية المقترحة لمرحلة البحث الميداني (المرحلة الثالثة) والتي تهدف إلى اقتراح سياسات بديلة بناءً على المنهجية التشاركية المشار إليها أعلاه.

1. تسييس الهوية الدينية

يتعدى استخدامُ الهويات الدينية أو الإثنية سياسياً الحدود الوطنية، في كثير من الحالات، خاصةً في فترات التغيير الجذرية (حروب أهلية، أزمات اقتصادية، نزوح لاجئين)، لذا ينبغي أن تتم مقاربة تسييس الهوية ضمن السياقين، الدولي والإقليمي، إضافة إلى السياق المحلي. كما ينبغي تجنب التفسيرات الاختزالية، التي تحاول استحضار الاختلافات التاريخية بين المجتمعات المتنوعة دينياً أو إثنياً واعتبارها جذراً للنزاع. فالمستثمرون في النزاعات على أساس الهويات يقومون بتحويل بعض الاختلافات إلى تناقضات سياسية وأيديولوجية عميقة، ويقومون بربطها بالقيم والثقافة؛ فتغدو هذه التناقضات مبدئية غير قابلة للتفاوض أو التقارب. لذا ينبغي توفير دراسة تفصيلية تتناول تحليل سياسات الفاعلين المحليين والإقليمين، ببعدها التاريخي، وتحديد دورها في النزاع، وأثرها في المجتمع. فلا يمكن تحليل العوامل المؤثرة في تسييس الهويات، في سوريا، على سبيل المثال، من دون دراسة التفاعل بين الفاعلين الإقليميين، كإيران وإسرائيل وقطر والسعودية وتركيا وروسيا ودول أخرى، وتحديد أدوارهم في تعبئة هوياتية مدعومة بقوة اقتصادية، أو عسكرية وسياسية، من جهة، وعلاقاتهم بالفاعلين المحليين، حيث تسود في معظم الحالات علاقات التبعية لمشاريع الفاعلين الإقليميين في المنطقة، من جهةٍ أخرى[5].

5- Zeno, Basileus. «The making of sects: Boundary making and the sectarianisation of the Syrian uprising, 2011–2013.» Nations and Nationalism 28.3 (2022): 1040-1060.

وقد وفر الاستبداد السياسي السائد في المنطقة، وفقدان العديد من الأنظمة السياسية لشرعية التمثيل، مناخاً مناسباً لاستخدام العصبيات في تشكيل العدو المتخيل، وحشد الموارد لمواجهته، كما استخدمت بعض القوى غير الدولاتية العصبيات لتحقيق مكاسب سياسية، في ظل خنق الفضاء المدني وتغييب القوى المدنية الديمقراطية.

يرتكز تسييس الهوية على افتراض أنّ كل مجموعة مُعرّفة بمعرف هوياتي أحادي، مثل الطائفة أو الإثنية، لها ثقافة منسجمة ومتمايزة وثابتة، وعلى المطابقة بين ثقافة كل مجموعة ومُعرفها الهوياتي، الأمر الذي يتناقض مع المفهوم المركب للهوية، وديناميكية تشكيلها في المجتمعات المختلفة. وقد ساهمت بعض المقاربات السائدة في ترسيخ الانقسام المجتمعي وتمكين سلطات الأمر الواقع غير المختارة ديمقراطياً بدلاً من تقليص التفاوت والظلم؛ وذلك من خلال توظيف سياسات «الاعتراف» والتنوع الثقافي المستند إلى اختزال الهويات إلى مُعرّفات تمايزيه أحادية. ويظهر ذلك في خطاب الأقليات/الأكثريات الذي يزيد التفتت المجتمعي بدلاً من تطوير التضامن والتكامل. ويعود سبب ذلك إلى تجاهل دور البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تخلق التفاوت، ومحاولة اختزال الحلول السياسية في عملية الاعتراف والتعويض، وإقصاء قضايا التشابه العابر للمجموعات أو التضامن السياسي.

1.1.مظاهر التسييس

برزت في سوريا، في فترة النزاع، عدة حالات عكست تسييس الهويات، على أساس ديني ومذهبي على كل من المستويات المحلية والإقليمية والدولية. من أمثلة هذا التسييس على المستوى المحلي:

- تنامي سلطة رجال الدين في المجتمعات، في الفضاء السياسي والاجتماعي والعسكري.
- انتشار خطابات دينية/مذهبية ذات طابع تحريضي، وخطابات التحذير من النزعة الطائفية للخصم، وذلك ضمن أقنية رسمية (بيانات سياسية) أو غير رسمية (قيادات محلية أو مثقفون). من أمثلة ذلك استحضار أحداث حماة (1982) لعرض المظلومية السنية/العلوية والتحريض المتبادل.
- انتشار الشعارات والرموز ذات الدلالات الدينية على حساب الرموز الوطنية.
- توظيف خطاب الأقليات/الأكثرية في معظم القضايا السياسية والاجتماعي.
- وقوع بعض عمليات الاغتيال والخطف والتمثيل بناءً على دوافع طائفية.
- الصبغة الدينية أو الطائفية أو المذهبية لشعارات وأهداف بعض الحركات سياسية أو الفصائل العسكرية.
- الإنتاج الثقافي والمعرفي النخبوي، الذي يُنظّر للنزاع من منظور هوياتي مختزل.
- انتشار المؤتمرات والمبادرات على أساس الانتماءات المذهبية والطائفية أو الحوارات القائمة على التمثيل المفترض للطوائف.
- منصات الإعلام التقليدية التي تستخدم التطييف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتُطبّع العنف ضد 'الآخر' المختلف.
- الاستقطاب المجتمعي على أساس هوياتي، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد برزت العديد من الظواهر المرتبطة بالتسييس الطائفي والمذهبي والتي تفاعلت وأثرت في المستوى المحلي ومن أمثلة ذلك:

- خطابات تحريضية دينية سنية/شيعية، على المستوى الرسمي، تعكس التنافس الإيراني الخليجي من جهة والإيراني التركي من جهة أخرى، وربط النزاعات في المنطقة بما في ذلك اليمن والعراق بالتناقض الديني/المذهبي المزعوم.
- تحميل الدعم العسكري والسياسي والإنساني رموزاً دينية وطائفية.
- طروحات القوى غير الدولاتية والمثقفين، التي تركز على البعد الديني للنزاع.
- دور وسائل الإعلام الإقليمية التي منحت منابرَ للتحريض الهوياتي، بصورة مباشرة وغير مباشرة.
- تصميم حوارات سياسية بين قوى تدعي تمثيل مجموعات دينية/طوائف.
- تنامي استخدام خطاب حماية الأقليات/الأكثرية ورموزها الدينية.

- الخطاب المتطرف، الذي أعقبه ردود فعل مختلفة من القوى الدولية.
كانت هذه الظواهر المحلية والإقليمية والدولية في صراع مع سرديات وخطابات أخرى تركز على طبيعة النزاع، بصفته حراكاً مجتمعياً مدنياً وسلمياً ضد الاستبداد، والتركيز على الحقوق والحريات والتضامن المجتمعي، بيد أنّ الانزلاق باتجاه العسكرة أدى إلى تفاقم ظروف التعصب وشيطنة الآخر.

1.2. سياسات الفاعلين

كان الاستبداد السياسي في سوريا، منذ أكثر من نصف قرنٍ، وما زال يخنق الفضاء العام، ويمنع التنظيمات الاجتماعية والسياسية من التشكُّل؛ مما أدى إلى تغييب أقنية الحوار العام، وتهميش دور المواطن في المشاركة السياسية، وضعف وسائل حل النزاعات، مما أفسح في المجال لاستخدام العنف وتوظيف العصبيات، لتحصيل الحقوق أو التعبير عن المظالم؛ وذلك على حساب أشكال تعبير أكثر جذرية وتضميناً مثل التضامن الطبقي.

وقد استخدمت معظم الأنظمة السياسية في المنطقة الهويات الدينية أو القومية كأدواتٍ لمواجهة التحول الديمقراطي على أساس المواطنة، واستندت، لإدامة سلطتها، إلى القمع والعصبيات، على حساب بناء مؤسسات فعالة وتمثيلية وعادلة وخاضعة للمساءلة. وتجلى ذلك مع انطلاق الحركات المجتمعية خلال الربيع العربي، إذ أعطت الأنظمة المختلفة أولويةً لمواجهة هذا المد الديمقراطي، الذي هدد احتكارها للسلطة السياسية وهيمنتها الاجتماعية والاقتصادية. فإلى جانب استخدام القوة والسياسات القمعية، اعتمدت الأنظمة التسلطية الحاكمة سياساتٍ تمييزية على أساس قومي، مثل حرمان الكثير من الأكراد من الجنسية، كما وسعت سلطة المؤسسات الدينية بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، واعتمدت توزيع المناصب والامتيازات على أساس مناطقي/ديني والولاء الشخصي.

ومع بداية الانتفاضات العربية، تعددت السياسات على أساس الهوية، التي استخدمها كل من النظام السياسي والقوى غير الدولاتية غير الديمقراطية، التي تشكلت في أثناء النزاع، وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة حول هذه السياسات:

- الحشد والتجييش: مثل استخدام خطابات سياسية/ثقافية لنصرة طائفة /إثنية محددة و/أو اتهام الآخر بتبني سياسات طائفية. وقد تجلى ذلك في سرديات رسمية مباشرة أو غير رسمية، تداولها الوجهاء الاجتماعيون أو القادة العسكريون أو المثقفون والإعلاميون. كما حدثت عمليات اغتيال أو اعتقالات وانتهاكات على أساس طائفي، لتجييش الفئات المجتمعية المختلفة، وتعميق الاستقطاب والعصبيات لتوظيفها في «المعركة الوجودية» المفترضة. وقد انزلق العديد من الأطراف في ردود فعلٍ اتسمت بطائفية مضادة مما رسخ الانقسام وغذى حلقة تسييس الهوية: من أمثلة ذلك القتل والتمثيل بالجثث، سلوك القوى الأمنية بإهانة رمزيات دينية، لإذلال المعتقلين، ونزع إنسانية «الآخر» بوصفه إرهابياً أو كافراً؛ وغالباً ما تم توثيق هذه الممارسات في تسجيلات مصورة تداولتها وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، للتحريض على الانتقام من مدنيين لا شأن لهم بالنزاع لمجرد انتمائهم إلى أديان وطوائف مختلفة.

- المظلومية وزراعة الخوف: اختزال الإقصاء والتهميش بالطائفية (سني/علوي) أو بالقومية الإثنية (عربي / كردي) إضافة إلى خطاب الأكثرية مقابل الأقليات، وذلك لدفع الأفراد للتماهي مع جماعاتهم المتخيلة (الطائفة، أو القومية أو الإثنية). يرتكز خطاب المظلومية على سرد انتهاكات تاريخية وإعادة إنتاجها إطاراً لتفسير دوافع الانتهاكات الجارية وأسبابها؛ وقد استخدم خطاب المظلومية لشيطنة «الآخر»، من جهة، وللهيمنة الداخلية على أفراد الطوائف أو القوميات، من جهة أخرى.

- استهداف الآخر والعقوبات الجماعية: انتشرت سياسات القتل والاعتقال التعسفي والتعذيب وترافقت مع رمزية طائفية أو إثنية، كما تفاقم استخدام العنف ليصل إلى القصف الممنهج واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً والحصار والتهجير وربطه بهوية المستهدفين الدينية أو الاثنية. وبرزت هويات فرعية ضمن الطائفة نفسها والمذهب نفسه، ووقعت مئات المعارك بين جماعات تحمل شعارات هوياتية فرعية (سلفي/وهابي/إخوان) أو تربط الهوية الدينية بالقومية (عربي سني، تركماني سني، كردي سني) في انزلاق نحو تفتت غير محدود. أمثلة: الاعتقال أو الاستهداف على أساس ديني/مناطقي، حصار مناطق معينة وتقديم المساعدات لأخرى من دين أو مذهب آخر كما حدث في اتفاق المدن الأربع «الزبداني ومضايا، كفريا والفوعة» عام 2017.

- العسكرة والتمويل: لقد استخدمت الهويات الدينية والإثنية أداةً رئيسيةً في دفع المجتمع إلى الاقتتال الداخلي والانخراط في ممارسات قتل أو إخضاع أو إقصاء الآخر. ومع تفاقم آثار العنف تعززت العصبيات، وتعمق الاستقطاب، على نحوٍ استخدم لتبرير العنف المباشر. وقد تجلى ذلك في تبني القوى العسكرية والأمنية بشكل رسمي أو غير رسمي شعاراتٍ ورموزاً دينية أو قومية أو إثنية، لتغدو المعركة مبررة اجتماعياً وتحطيم الآخر «مقدساً». وقامت القوى الإقليمية بدعم هذه التوجهات من خلال ربط الدعم العسكري والسياسي والاجتماعي والتمويلي بما في ذلك استقطاب المقاتلين من خارج سوريا برموز دينية - إثنية، مثل قتال «الكفار أو الإرهابيين» أو حماية الطائفة ومقدساتها. وتصاعد دور كل من السعودية (دعم الاتجاهات السلفية) وقطر وتركيا (دعم الإسلام السياسي الممثل بالإخوان المسلمين) وإيران (دعم التشيُّع) كقوى فاعلة تسعى إلى تحويل التحول السياسي الاجتماعي في سوريا إلى جزء من مشاريعها الجيوسياسية، باستخدام المعرفات الهوياتية. وقد احتلت الساحة، منذ أواخر 2012، فصائل «جهادية» مسلحة، سنّية وشيعية، أعلنت عداءها للحركات المدنية الحقوقية والديمقراطية.

- المكاسب/الغنائم في السلطة والموارد: قامت قوى التسلط ببناء نظام للحوافز قائم على الانتماء للمشاريع المبنية على الهوية الدينية/الإثنية، كإشراك رجال الدين في عملية صنع القرار السياسي/العسكري، أو إباحة ممتلكات الآخرين ومواردهم لمصلحة المشاركين في القتال. وبرز النزاع على الغنائم ضمن القوى المطيَّفة، التي تحولت إلى تجمعات متنافسة من أمراء الحروب ليظهر زيف «مبدئية» المعركة على أساس الهوية، فتحولت وجهة القتال من حربٍ مقدسة ضد «الآخر» المختلف دينياً أو اثنياً إلى «الحليف» المنافس على الموارد أو السلطة.

- الدعم الإنساني التمييزي: تمركز جزء من الدعم الخيري الإنساني حول هوية الجماعة المتلقية، وتم توجيه بعض الدعم الإنساني من خلال مؤسسات دينية أو رجال دين، مثل دور الهيئات الشرعية في مناطق المعارضة، أو الدعم الروسي، الذي يوجِّه جزءاً من الإغاثة للمحتاجين من أبناء «الأقليات»، في مناطق النظام، عن طريق الكنيسة الأرثوذكسية أو الهيئات الدينية.

- المقاومة المجتمعية المدنية: مع بداية الحراك تركزت مطالب المتظاهرين على قضايا التغيير الديمقراطي والحريات والعدالة والتضامن المجتمعي، كما قاوموا خطاب النظام الذي سعى إلى نزع شرعية الحراك باتهام المتظاهرين بالطائفية، إضافة إلى خطاب بعضٍ من قوى معارضة حاولت تصوير الحراك بأنه جهاد ضد «الكفار». ومع تفاقم القمع الأمني والعسكري من قبل النظام وتدفق الدعم المالي والعسكري من لاعبين إقليميين، تراجعت مساحات الحراك السياسي الديمقراطي، وتوسعت مساحات العصبيات، بما في ذلك بين صفوف الإعلاميين والمثقفين. كما أسهمت بعض المقاربات السياسية والأكاديمية الغربية، التي اختزلت المسألة في سوريا بكونها حرباً بين جماعاتٍ دينية وإثنية بحجة تقديم «قراءة واقعية» للنزاع، بتعميم هذا الإطار ليشمل تنظيم حواراتٍ سياسيةٍ بين ممثلين مفترضين لقوى عصبوية. وقد أدى اختلال توازن القوى بين الديمقراطي والمُطيف إلى تشتت، أو خضوع، أو تهميش القوى المدنية.

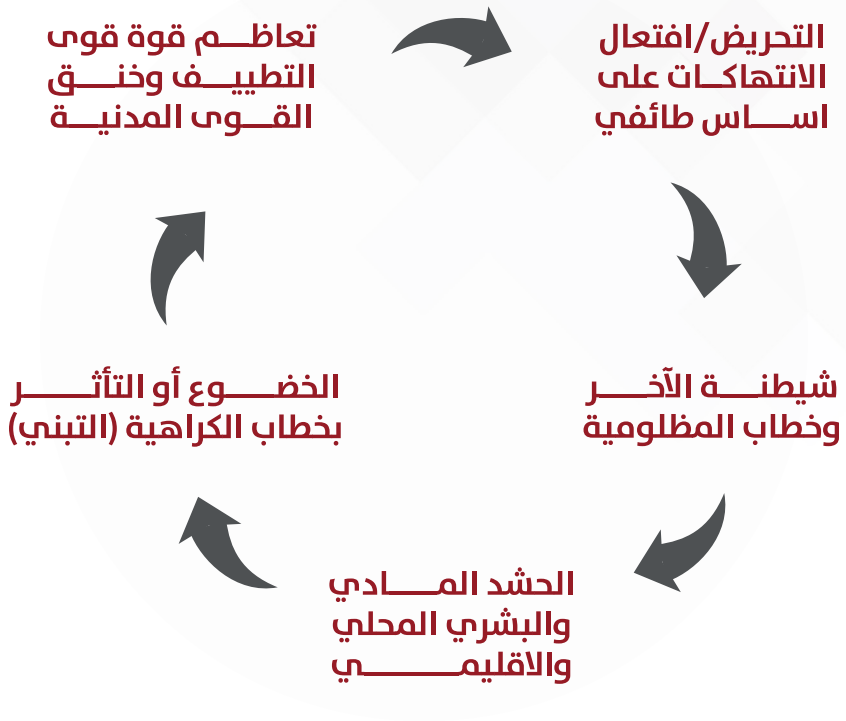

الشكل 2: تسييس الهوية خلال النزاع

1.3. آثار سياسات الفاعلين

أدى تسييس الهويات الدينية وتفرعاتها المذهبية، من قبل قوى استبدادية، إلى انتشار «سياسات الضحية» كأحد أشكال «سياسات الهوية» وإقصاء القوى المدنية والسياسية الديمقراطية، والإضرار بالمشروع الديمقراطي، وفقدان الأمل في التغيير لدى شرائح مجتمعية واسعة. كما تفاقمت هيمنة المشاريع الإقليمية ذات البعد الطائفي وازدادت سيطرتها على القوى الداخلية مما قلص فاعلية الدور المجتمعي وأضعف زخم الحراك المنادي بالحرية والعدالة.

نجم عن تسييس الهويات والعنف الذي رافقه تمزيق النسيج الاجتماعي، فلم تتمكن القوى المجتمعية الرافضة لتسييس الهوية من مواجهة قوى التسلط المختلفة على نحو فعال، وقد تحولت حوكمة النظام إلى طغيانٍ سياسي شمولي، يستند إلى التدمير والقصف والتهجير، من أجل البقاء. ونشأت قوى لادولاتية جديدة لا تعترف بالديمقراطية أو المشاركة، وتتبنى خطاباً وممارساتٍ متطرفة. وأصبحت معاناة المجتمع مزدوجة من القوى التي تدعي حمايته، وتفرض سلطتها القسرية عليه، من جهة، ومن القوى «العدوة» التي تستهدفه، من جهة أخرى.

وكان من آثار سياسات الفاعلين انتشار ممارسات وعادات ورموز ثقافية إقصائية، فقد نشر العديد من المثقفين والناشطين خطاباً وممارساتٍ طائفية رداً على عنف النظام، ونتيجة تأثرهم بمناخ الخوف والعصبية، أو محاباتهم البراغماتية أو خضوعهم لسلطات الأمر الواقع، التي توسعت إمكانياتها العسكرية والمادية، بوصفها قوى فاعلة ضد خصومهم. كما انتشرت ثقافة تبرير العنف، فـ"الآخر" هو عدوٌ وجودي لا تعايش معه، ويستحق الإلغاء، وقد أججت الانتهاكات الجسيمة بحق بعض الأفراد والمناطق على أساس هوياتي من دوافع القتل والانتقام، وأصبح الدمج صورة القوى المستبدة بمجتمعاتها الهوياتية تُصوَّر كأنها بديهيات. ولم تقتصر آثار هذه السياسات على سوريا وحدها، بل تجاوز تسييس الهوية الحدود وأصبحت المنطقة وجهةً للقوى المتطرفة وأمراء الحرب، خاصة

في العراق وسوريا، حيث استثمرت القوى المُطيفة في جذب مستثمرين ومجندين خارجيين في الهويات الدينية من مختلف دول العالم.

2. تسييس الهوية الإثنية

تعود جذور تسييس الهويات الإثنية والقومية إلى فترة ضعف الإمبراطورية العثمانية، وبروز المشاريع القومية وخضوع الولايات العثمانية السابقة للسيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية، التي مأسست العلاقات الاجتماعية ضمن حدود الدول- القومية الجديدة، وفقاً لقراءة وفهم اختزاليين للمجتمع قائمين على افتراض تباينات جوهرانية بين الإثنيات والطوائف والقبائل ومحاولة السيطرة عليها بالعنف أو باحتواء النخب المحلية.

وقد شهدت المنطقة تفاقماً لتسييس الهوية على أسسٍ دينية وإثنية في فترة ما بعد الاستقلال، واستخدم ذلك لأغراض استعمارية، مثل دور بريطانيا والقوى الصهيونية في تأسيس دولة على أساس الدين اليهودي في فلسطين ، أو لأغراض تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية محلية كما في الحرب الأهلية اللبنانية، وأحداث الجزائر في التسعينات، واضطهاد الأكراد في تركيا والعراق. كما استخدم تسييس الهويات الإثنية والقومية لتحقيق أغراض جيوسياسية، خاصة بعد فشل المشروع القومي العربي وانحساره، إذ برزت سرديات "العرب/الفرس" في أثناء حرب الخليج الأولى، و"السنة/الشيعة" في المنافسة السعودية الإيرانية في المنطقة والتي تتداخل مع السردية السابقة، من خلال تصوير النزاعات في المنطقة، كأنها بين العرب السنة والشيعة الفرس ومشاريعهم التوسعية في المنطقة. وقد بلغت هذه السرديات أوجها مع انتصار «الحركات الجهادية» في أفغانستان، ومن ثم القاعدة وداعش، لكن هذا الاستخدام تفاقم بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتفجر النزاع في سوريا واليمن وغيرها من الدول العربية.

2.1. مظاهر التسييس

يتشابه تسييس الهويات الإثنية/القومية وتسييس الهويات الدينية والطائفية، إلى حدٍ كبير. فمن المظاهر المتعددة للتسييس القومي/الاثني تقديم النظام على أنه حامٍ «للأقليات» الدينية أو الاثنية في مواجهة «التطرف» وطغيان الأكثرية. كما تجلى ذلك في التفاوت في درجة ممارسة الحريات الاجتماعية والثقافية والسياسية لدى بعض أبناء القوميات، إذ يُسمح للأرمن والشركس، مثلاً، بالقيام بنشاطات ثقافية وتعليمية واجتماعية، في حين تُحرم قوميات أخرى، كالكردية، من ممارسة النشاطات نفسها. وقد تفاقمت الانقسامات بعد النزاع على أساس عربي/كردي/تركماني وغيرها وبرزت خطابات وشعارات قومية سياسية وصولاً إلى طروحات للتقسيم الجغرافي على أساس قومي إثني. وقد وجدت هذه الطروحات منصات إعلامية وثقافية تغذي التمايز القومي والاختلاف الجوهري عن الآخر، وتفاقمت المظاهر العصبوية مع تزايد حوادث الاغتيال أو الاعتقال أو التعذيب على أساس قومي. لكن ظهور حركات اجتماعية على أساس انتماءات ثقافية، إثنية أو دينية، ليس ظاهرة عفوية، بل يستمد أصوله من تآكل أشكال التعبير الأخرى عن مشروعية السلطات، التي وصلت إلى الحكم على أسس انتماءات قومية، أو طبقية، أو منجزات تنموية[6].

2.2. سياسات الفاعلين

في السياق السوري، تعود جذور التمييز الإثني والقومي الحالي ضد بعض فئات المجتمع السوري إلى ما قبل النزاع. فقد استخدمت حكومة الانفصال (1961-1963)، مثلاً، سياسات التمييز على أساس قومي ضد الأكراد، ومنعتهم من استخدام اللغة الكردية والاحتفال بالأعياد الثقافية، وجردت الآلاف من جنسيتهم السورية تحت ذريعة الإحصاء (إحصاء 1962). وقد وسعت الحكومات البعثية بعد انقلاب 1963 تلك السياسات، وشجعت توطين سكان

6- أمين، سمير. (2003). مابعد الرأسمالية المتهالكة. ترجمة فهمية شرف الدين وسناء أبو شقرا، الفارابي، ص. 250.

عرب في مناطق كردية (عرب الغمر)، لفرض تغيير ديمغرافي قسري، إضافة إلى التمييز في السياسات التنموية والاقتصادية.
بعيد بداية الانتفاضة في العام 2011، التي حملت طروحات متقدمة لاحترام التنوع والمشاركة المتساوية للجميع،

قام بعض الفاعلين السياسيين بتنفيذ سياسات تستثمر في الاختلافات الإثنية والقومية لتعزيز حكمهم السلطوي مستغلين المظلوميات التاريخية.

وكما ذكرنا أعلاه استخدم هؤلاء سياسات مماثلة للتحريض على أساس التضامن الديني أو الطائفي، ومن أبرز هذه المظاهر:
- الحشد والتجييش ضد الآخر: لطالما استخدم النظام السوري والبعثي العراقي سابقاً تهمة الانفصاليين حيال الأكراد واعتبرهم خطراً على وحدة البلاد. وبعد الانتفاضة، سادت سياسة المحاصصات والتنازع على التمثيل والمقاعد ضمن المنظمات والائتلافات السياسية، فقد اعتبرت بعض القوى الكردية تمثيلها، في مؤسسات المعارضة السياسية، تمثيلاً للأكراد كلهم، وسرى ذلك على تمثيل الجماعات الإثنية الأخرى، أسوة بالتمثيل الديني، فأصبح وجود ممثل عن التركمان أو الآشوريين أو الشركس شرطاً للعمل المشترك. وتحول الحوار السياسي بين بعض قوى المعارضة إلى منافسة على المحاصصة الدينية/الإثنية، والمناطقية أيضاً.

- تزايد الاستقطاب مع دخول المشاريع الإقليمية: من أمثلة هذه المشاريع، التدخل التركي، الذي اشترط استبعاد غالبية الأكراد من منظمات المعارضة، ودعم تنظيمات سياسية وعسكرية عربية وتركمانية عملت على تهجير المدنيين الأكراد من مناطقهم (كما في عفرين)، أو المشروع الكردي (روجافا)، الذي يركز على أولوية قضية حماية الأكراد والحق في تقرير المصير، أو المشروع العربي الذي فشل في التحول إلى مشروع تحرري تضميني في فترة ما بعد الاستقلال وتحول إلى أيديولوجية إقصائية همشت الجماعات غير العربية.

- المظلومية وزراعة الخوف: استثمرت القوى الإثنوية/القومية في زراعة الخوف من الآخر والتحريض عليه، وتصوير الاختلافات كأنها نزاعات جذرية وأزلية بين جماعات إثنية. وساهم النزاع المسلح واستهداف المجتمعات والقوى على أساس إثني في تعميق الانشقاقات، فقدم النظام في بعض المراحل تسهيلات عسكرية واقتصادية للقوى الكردية، التي ركزت على الخطر المرتبط بالتيار المعارض «العربي/السني» المدعوم تركياً، وخاصة بعد هجوم كتائب من الجيش السوري الحر على بلدة رأس العين في شمالي غربي محافظة الحسكة في نوفمبر 2012.

- استهداف الآخر والعقوبات الجماعية: تم استهداف «الآخر» عسكرياً وسياسياً بالقتل والحصار والنهب والتعذيب والعنف الرمزي الأمر الذي أدى إلى تفاقم الشعور بالمظلومية القومية، وسهل نجاح القوى الإثنوية في حشد الموارد البشرية والمادية. وقد حمل التدخل التركي إلى جانب فصائل المعارضة في العمليات التي شنتها في شمالي سوريا خطاباً قومياً إثنوياً يعادي الآخر ويعمل على استهدافه. كما شهدت «الحرب على الإرهاب» بدعم أمريكي وبقوى محلية عمودها الفقري قوى كردية تعزيز خطاب التحريض الإثنوي واستخدام العقوبات الجماعية. وشملت السياسات التميزية لدى قوى المعارضة في الشمال إضافة إلى العميات العسكرية، حملات تهجير سكاني أو استباحة الممتلكات أو تغيير أسماء المدن والقرى في المناطق التي استولت عليها وكانت تسكنها أكثرية كردية.

- التمثيل السياسي على أساس المحاصصة الاثنية والقومية: على الرغم من طرح الإدارة الذاتية مشروعاً لعقد اجتماعي يقوم على الديمقراطية التشاركية إلا أنها قامت بالتمثيل على أساس المحاصصة الإثنية، واعتبرت أن الأكراد يمثلون الأكراد، والعرب يمثلون العرب مما ساهم في تعميق الشرخ القومي، فبقيت مركزية القرار الأمني والعسكري والسياسي بيد القوى السياسية الكردية، وتفاوت التعامل بين مناطق الحسكة والرقة ودير الزور.

كما أحدثت تغيرات كبيرة في النظام التعليمي بإنشاء مدارس كردية وعربية وآشورية مما أدى إلى انقسام الجيل الجديد وتنشئته في عزلة أساسها تسييس الهوية القومية، وأصبح الكثير من التلاميذ لا يستطيعون التواصل مع الآخر بسبب اختلاف اللغة.

2.3. آثار سياسات الفاعلين

أبدت القوى المهيمنة، التي استثمرت في الخطاب والممارسات الإثنوية، قدرتها على تخويف مجتمعاتها وقمع المعارضين وغياب المساءلة والتبعية للقوى الخارجية أو التحالف معها على حساب بناء جسور التواصل مع القوى المجتمعية المحلية. وعلى غرار آليات عمل العصبيات التقليدية، قدمت هذه القوى حوافزَ للموالين أو الراضخين، مثل الخدمات العامة أو الوظائف أو المساعدات، وحرمت آخرين؛ مما أدى إلى نشوء شبكات ريعية محلية. وفي حالات القتال، تم توزيع «الغنائم» على المنخرطين في القتال، وقمع القوى الديمقراطية المدنية، وهمشت وأقصيت معظم الشرائح المجتمعية من المشاركة في عملية صنع القرار. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأشكال من اقتصاديات الحرب تشكل دليلاً بارزاً على انتهازية القوى التي تزعم أنها إثنية/قومية، ففي حين تحشد للصراع الوجودي مع الآخر، تقوم بتطوير شبكات اقتصاديات الحرب مع هذا الآخر نفسه، ولا تتورع عن معاقبة المتمردين على سلطتها وعائلاتهم، حتى لو كانوا منتمين إلى الجماعة الإثنية نفسها، كما أنها تغير مواقفها جذرياً مع تغير موقف الدول الخارجية الداعمة.

وكان من أهم آثار هذه السياسات إلى جانب تفكك شبكات الوسطاء المحليين بين السلطة المركزية في دمشق وبين الأطراف، بعد الانتفاضة، نشوء أنماط من اللامركزية المحلية والمناطقية التي أصبحت أساساً جديداً للتنافس والنزاع بين المناطق المحلية والنخب الجديدة حول المساعدات والموارد الخارجية والأموال.

3. تسييس الهوية الجنوسية

أدى تحول الحراك إلى نزاعٍ مسلح، وما رافقه من استهدافٍ ممنهج للمعرفات الجندرية والتي تعود جذورها إلى ما قبل النزاع، وكان ذلك على الأصعدة المجتمعية والمؤسساتية والقانونية، كما تم الاستثمار فيها على نحو واسع، في أثناء النزاع، ما ساهم في تسعير القتال والتأثير في ديناميكياته.

3.1. مظاهر التسييس

في المجال العسكري: كان للنساء للسوريات دورٌ رئيسي في الحراك المجتمعي والأنشطة الثورية السلمية عند بداية الانتفاضة. لكن عسكرة الانتفاضة والحرب التي تلت أدت إلى تراجع هذا الدور سريعاً وإلى هيمنة الرجال (طوعاً أو قسراً) على المجتمع، خصوصاً مع تضخم القوى العسكرية وتحولها، بطبيعة الحال، إلى قوى أمر واقع. ومن ثَم، كان ربط الفاعلية في الأعمال العسكرية بالرجال، الذين يشكلون النسبة الأعظم من المقاتلين في سوريا (95%)، حسب المركز السوري لبحوث السياسات، استثماراً واضحاً في الهوية الجندرية أثر في الرجال والنساء معاً، وأسهم بصورة مباشرة في تشكيل ديناميكيات النزاع.

منذ الأيام الأولى للحراك في سوريا، انعكس تسييس الهوية الجندرية في تقييدٍ ما لحركة الرجال، مقابل مساحة أوسع للنساء، اللاتي كن، نسبياً، أقل عرضة للتفتيش والاستجواب على الحواجز. يضاف إلى ذلك أنه مع تطور الأعمال العسكرية، كانت النسبة الأعظم من القتلى في النزاع السوري هي من الذكور، وكذلك الحال فيما يخص المعتقلين والمخطوفين والمغيبين قسراً. في المقابل، كانت النسبة الأعظم من المهجرين في مخيمات اللجوء وبلدان اللجوء

من النساء. فرض هذا التحول على مدار السنوات العشر الماضية تغيراً عميقاً في الأدوار الجندرية التقليدية التي كانت مهيمنة على المجتمعات السورية قبل عام 2011. فالتضييق الأقل شدة على النساء في بداية الانتفاضة، على سبيل المثال، أتاح للعديد من الناشطات أن يأخذن على عاتقهن مهام التنقل بين خطوط النزاع محملات بالأدوية والمساعدات الإنسانية. الكثيرات من النساء أصبحن المعيلات الوحيدات لأسرهن، وصرن المسؤولات عن متابعة شؤون الأسرة في المؤسسات والدوائر المختلفة[7]. لكن هذا التغيير الذي طرأ على الأدوار النمطية الجندرية والذي أعطى مساحات أوسع للنساء خارج منازلهن، بحكم الضرورة، لم ينعكس بالضرورة على تغير دور الرجل داخل المنزل، من حيث توليه مهاماً أوسع فيما يخص رعاية الأطفال أو المسنين.

كما لم ينتج عنه تغيير هيكلي في السياسات والقوانين والهيكليات المؤسساتية، التي لا تزال، إلى حد كبير، تنتهك الكثير من حقوق المرأة، وتقيد حريتها. ومن ثم، لا يمكن اعتبار التغيير الذي طرأ على دور النساء في سنوات النزاع، بحكم الأمر الواقع، سوى مكاسب مؤقتة، ومن غير المستبعد أن يؤدي تراجع حدة الأعمال العسكرية إلى الارتداد إلى الواقع السابق الذي يفرض الكثير من القيود على واقع النساء وأدوارهن في المجتمع.

ضمن هذا السياق، شهد النزاع تجنيداً للنساء أو انخراطهن في الأنشطة القتالية مباشرة أو بصورة غير مباشرة. ففي حين قد ينظر إلى هذا الانخراط على أنه تغير في واقع المرأة، من حيث كسر الأدوار النمطية، لكنه يعكس أيضاً تدهوراً من خلال الانخراط في دائرة العنف المباشر.

على صعيد آخر، انعكس تسييس الهوية الجندرية، في النزاع السوري، بوضوح شديد في أشكال العنف المختلفة، التي مورست ضد النساء؛ إذ تعرضت العديد منهن للاعتقال، وأُخذت الأسر رهائن، علاوة على أشكال أخرى من العنف الجسدي، والنفسي كالسبي، والتعرية والاغتصاب. في بعض الحالات، خصوصاً في مناطق سيطرة النظام السوري، كان تسييس الهوية الجندرية يتقاطع مع تسييس الهوية الدينية؛ فقد فرض على النساء المحجبات في المعتقلات على سبيل المثال إزالة حجاباتهن، كما تمت إهانة رموزهن الدينية، في حين أخضعت النساء اللواتي أسرن من قبل جيش الإسلام وداعش إلى ممارسات معاكسة تتمثل في فرض الحجاب وإهانة رموزهن ومعتقداتهن.

وإلى جانب العنف المباشر الذي استهدف النساء، بهدف التحريض على القتال، تجلى تسييس الهوية الجندرية في النزاع السوري بتشييىء المرأة، خصوصاً جعْلها مكافأة لأمراء الحرب والمقاتلين؛ إذ تم تزويج الكثيرات غصباً أو «مُنحن» للمقاتلين السوريين، وغير السوريين من رجال الميليشيات. نتج عن هذا الأمر الكثير من الأطفال مجهولي النسب، الذين ولدوا نتيجة هذه العلاقات، الأمر الذي يعرض هؤلاء الأطفال لكثير من المصاعب القانونية والمدنية مستقبلاً.

في المجال الاجتماعي: رغم مساهمة المرأة السورية الفاعلة في ميدان العمل والإنتاج، ضمن الفضاء العام والخاص، ما زالت المرأة تُعامل على أنها كائنٍ مستضعف عديم المشيئة والقدرة، الأمر الذي نتج عنه استغلال كبير لواقع النساء وتنميط لأدوارهن الجندرية. من مظاهر هذا الأمر التركيز دائماً على الضحايا النساء والأطفال من بين الضحايا المدنيين، بهدف استدرار العطف والشفقة، أو التحريض على الانتقام. يضاف إلى ذلك ما شاع من تزويج للفتيات القاصرات وغير القاصرات بهدف الحصول على المساعدات المالية أو إلقاء عبء مصروف هؤلاء الفتيات على أزواجهن، الأمر الذي تم توثيقه بين اللاجئين في لبنان، على سبيل المثال[8]، ولكن توثيق مثل هذه الحالات يميل إلى المبالغة والاستشراق، كما أظهرت بعض الدراسات الأكاديمية[9]. كما تعرّضت العديد من النساء للاستغلال أو التحرش الجنسي مقابل حصولهن على المساعدات الإنسانية، كأحد مظاهر تسييس الهوية الجندرية في النزاع السوري[10].

7- International Bank for Reconstruction and Development. Syria Economic Monitor, Spring 2022: Lost Generation of Syrians. The World Bank.

8- Karaki, Ali 2021: «An alarming rise in child marriage among Syrian refugees in Lebanon». Click Here

9- Alhayek, Katty. «Double marginalization: The invisibility of Syrian refugee women›s perspectives in mainstream online activism and global media.» Feminist Media Studies 14.4 (2014): 696-700.

10- التشاركية في ظل اللجوء، المركز السوري لبحوث السياسات، 2021. اضغط هنا

خلال سنوات النزاع، بقيت نسب العنف الممارس مجتمعياً ضد النساء مرتفعة جداً، وشملت على سبيل المثال لا الحصر، ما يسمى «جرائم الشرف» والعنف الأسري الممنهج. ولم تقتصر الانتهاكات على العنف الجسدي، بل تعدته إلى العنف النفسي، الذي طال العديد من المعتقلات السابقات في سجون النظام خصوصاً، حيث كان لوصمة احتمال التعرض للاغتصاب في أثناء الاعتقال أثر سلبي في حياتهن، يبدأ بالتشكيك والإقصاء والرفض المجتمعي، مروراً بحالات الطلاق، أو إعلان الوفاة، أو التزويج القسري بداعي السترة.

كما كان لتسييس الهوية الجندرية في مناطق السيطرة المختلفة تأثير واضح أيضاً، تجلى في القوانين الناظمة لملابس ومظاهر الرجال والنساء في هذه المناطق، وتقاطع مع المُعرفات الدينية لقوى الأمر الواقع وأجنداتها السياسية، التي عملت على فرضها في الفضاءات العامة.
خارج ثنائية الرجل / المرأة، يتم تجريم الهويات الجندرية الأخرى كافة، وتخضع هذه الفئات للعنف الممنهج والعديد من الممارسات القمعية في جميع المناطق ومن قبل كافة قوى السيطرة، وينعكس هذا القمع مجتمعياً إلى حد كبير دون توافر مساحات آمنة أو آليات حماية قانونية أو نفسية.

في المجال السياسي: يتجلى تسييس الهوية الجندرية بصورة أساسية في الإقصاء الممنهج للنساء من مراكز صنع القرار السياسية، بوجه عام، ولو بنسب متفاوتة. قد يكون الحال أفضل نسبياً في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية حيث فُرضت الرئاسة المشتركة للرجل والمرأة، أو في مناطق سيطرة النظام السوري حيث توجد نساء تترأسن بعض الأحزاب السياسية، أو مرشحات للرئاسة، أو البرلمان خارج قائمة الجبهة الوطنية. في حين شهدت أوضاع النساء تدهوراً كبيراً على المستوى السياسي في مناطق سيطرة حكومة الإنقاذ ومناطق سيطرة الحكومة المؤقتة والجيش الوطني المدعوم تركياً حيث نادراً ما يلحظ وجود نساء في المراكز السياسية على الأرض أو حتى في الورشات التدريبية. ولكن يبقى تمثيل النساء مثلوماً، حتى في واقعه الأفضل تمثيلاً صورياً، إذ يتم إقصاؤهن عن مراكز النفوذ أمنياً وسياسياً واقتصادياً.

فيما يخص المنصات السياسية المنخرطة في العملية السياسية الهادفة إلى الخروج من النزاع، يمكن لحظ تمثيل أفضل للنساء، رغم أن هذا الواقع وليد سياسات مفروضة غالباً، وليس نتاجاً لقناعة بدور المرأة وضرورة مشاركتها. لكن هذا لا يقلل من أهمية النضال النسوي الذي تطور في العقد الأخير، ونجم عنه حركات ومبادرات ومنظمات، تسعى إلى تمكين النساء وتطوير دورهن السياسي والمجتمعي، لكن البنى الاستبدادية والمقاومة للتغيير ما زالت تحد من قدرة المنظمات الناشئة على مواجهتها.

في المجال القانوني: تتجلى مظاهر تسييس الهوية الجندرية من خلال تبعات الظلم والإقصاء والتهميش الممنهج، الذي تتعرض له النساء، في التشريعات والقوانين السورية المعمول بها منذ ما قبل 2011، أو تلك التي صدرت بعد ذلك من قبل النظام السوري، أو من قوى الأمر الواقع المسيطرة على المناطق المختلفة، خصوصاً عندما تتقاطع هذه القوانين مع المعرفات الدينية، أو مع العادات الاجتماعية التي تزيد من تهميش المرأة.

ظهر الأمر جلياً، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالقوانين المرتبطة بحقوق الأرض والمسكن والملكية وقوانين الإرث، حيث تتعرض النساء لإقصاء شديد، فقد ظهرت النتائج الكارثية في أثناء النزاع مع الدمار الممنهج التي تعرضت له الكثير من المناطق السكنية، والتهجير القسري، وسياسات منع العودة، والقوانين العمرانية المجحفة، خصوصاً التي سنها النظام مؤخراً، والتي شرعت مصادرة أملاك الكثير من السوريين بسبب انخراطهم في الحراك ثم في النزاع[11]. فالأصول العقارية غالباً ما تكون بأسماء الرجال لا النساء، وقد جعل هذا التهميش الممنهج للنساء في مواضيع حقوق الملكية نتائج القوانين التي سنها النظام بعد 2011 أشد وطأة عليهن قانونياً واقتصادياً واجتماعياً، خصوصاً في حالات غياب الرجل نتيجة الوضع الأمني، وجعل من مطالبة المهجرين بأملاكهم المسلوبة أكثر تعقيداً

11- Human Rights Watch. (2018). Syria: Residents Blocked from Returning, HRW, Click Here

خصوصاً للعائلات التي يغيب رجالها، إذ لا تستطيع النساء التقّدم للمطالبة بالأملاك، فتفقد العائلة الحق في ممتلكاتها، بسبب التهميش الممنهج للنساء في قضايا الملكية.

إلى جانب مواضيع الملكية العقارية، ظهر موضوع وصاية المرأة على أطفالها تحدّياً جديداً تواجهه النساء، خصوصاً في سياقات التهجير ومحاولات اللجوء؛ إذ لم تستطع الكثير من النساء السفر مع أطفالهن بسبب غياب الأب أو

الوصي القانوني عليهم. يضاف إلى ذلك عدم قدرة النساء على إعطاء ألقابهن أو جنسياتهن لأطفالهن، الأمر الذي ظهرت نتائجه الكارثية مع حالات تزويج النساء للمقاتلين الأجانب وإنجاب الأطفال مجهولي النسب.

في المجال التنموي: قد يكون أوضح مظاهر تسييس الهوية الجندرية في النزاع السوري التضخم الكبير في عدد المنظمات النسائية والنسوية، خصوصاً في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، والتي سيتم نقاشها بتوسع في سياسات الفاعلين المختلفين. في حين أنّ العديد من البرامج والمشاريع الإنمائية قد أدت إلى زيادة في نسبة النساء الموظفات في المنظمات، إلا أنها ما زالت تحدّ من سلطتهن في مناصب صنع القرار، وتعيد إنتاج الأدوار الجندرية التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من النساء قد لجأن إلى تشكيل منظمات نسوية بسبب تهميشهن في المنظمات المدنية غير النسوية.

فيما يخص التعليم، كان لتسييس الهويات الجندرية تجليات واضحة في هذا السياق، فرغم مشاريع تأنيث التعليم، التي ترسخت في سوريا قبل سنوات النزاع، ساهم الدمار الذي لحق بالقطاع التعليمي، وخروج الكثير من المدارس عن الخدمة، في جعل الوصول إلى المدارس أمراً أكثر مشقة وصعوبة، يقتضي في كثير من الأحيان قطع مسافاتٍ طويلة في ظروف أمنية غير مستقرة للوصول إلى مدارس مكتظة وغير ملائمة، الأمر الذي أجبر الكثير من الأهالي على إخراج بناتهم من المدارس.[12]

واضطرت مئات آلاف النساء للعمل لإعالة أسرهن في ظل غياب الرجل/المعيل، مما رفع مشاركة النساء في سوق العمل، ولكن في ظل ظروف عمل مجحفة، تتسم غالباً بالأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة والحرمان من مقومات العمل اللائق. كما تعرضت النساء لضغوط هائلة في ظل سعيهن للحصول على المساعدات الإنسانية.

3.2. سياسات الفاعلين

3.2.1. فاعلون محليون

• **النظام السوري:** كان النظام السوري أكثر من استخدم العنف ضد المرأة، ضمن سياساته لاستغلال الهوية الجندرية، وبحسب التقارير التي وثقت الانتهاكات ضد المرأة،[13] كان النظام السوري وأجهزته الأمنية الفاعل المسؤول عن أكبر عدد من الانتهاكات المتعلقة بالعنف المبني على الجندر ضد النساء، كما أنه استخدم النساء رهائن في المعتقلات، بهدف الوصول إلى رجالهن (أزواج، أولاد، آباء، إلخ). واستثمر النظام أيضاً في واقع النساء في مناطق سيطرته لإعادة تأهيل نفسه دولياً من خلال اللجوء إلى سياسات المقارنة التي يستعرض فيها بعض «الحريات» التي تتمتع بها النساء في مناطق سيطرته والتي يستعرضها من خلال أنماط الحياة «المنفتحة نسبياً»، التي يمكن للنساء ممارستها، مقابل واقعهن في مناطق الشمال والشمال الغربي من سوريا، حيث تُفرض سياسات تحد من حرية المرأة في اللباس والحركة والعمل. تُغفل هذه المقاربة السطحية تماماً حقيقة الإقصاء والتهميش الممنهجين اللذين تعاني منهما النساء في المؤسسات والبنى التشريعية في مناطق سيطرة النظام، مع غياب الحق في التعبير والتنظيم والمشاركة، كما تغفل الواقع التنموي التمييزي أيضا ضد النساء، وحقيقة ندرة الخدمات الداعمة لحماية النساء أو سوء خدمتها، خصوصاً تلك المقدمة من المؤسسات العامة

12- Zeno, B. (2021). Education and alienation: The case of displaced Syrians and refugees. Digest of Middle East Studies, 30(4), 284-294.

13- مجلس حقوق الإنسان. " "فقدت كرامتي": العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية السورية، ورقة غرفة المؤتمر حول اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية،" الجلسة السابعة والثلاثين. 26 فبراير-23 مارس 2018، 26 .3.CRP/37/HRC/A فبراير-23 مارس 2018، 3.CRP/37/HRC/A. اضغط هنا

كدور الحماية، وخدمات الدعم النفسي للمعنفات. يضاف إلى ذلك التقييد الشديد على عمل المنظمات النسائية أو النسوية المستقلة في مناطق السيطرة الحكومية، وإعطاء «الأمانة السورية للتنمية» اليد العليا في التحكم بجميع مفاصل العمل التنموي النسوي في مساحات المجتمع المدني.

ويستثمر النظام في وجود نساء من خلفيات اجتماعية ودينية وثقافية مختلفة صورياً في المنصات السياسية، كما في وفد التفاوض، على سبيل المثال، الأمر الذي يتقاطع فيه تسييس الهويات الجندرية مع غيرها من المعرفات الدينية والاجتماعية. وأخيراً، أدت سياسات النظام في إدارة الحرب والعمليات العسكرية، ومنها سياسات التعبئة العامة والتجنيد والاحتفاظ بالاحتياط، والتي استهدفت الرجال خاصة، إلى اختلالاتٍ في التركيبة المجتمعية بين الرجال والنساء من حيث عدد القتلى والمفقودين والمعتقلين والمهجرين، إضافة إلى تفاقم التفاوت في نسب التعليم والتمكين بين الرجال والنساء، الأمر الذي يعد في صلب سياسات تسييس الهوية الجندرية.

• **المجتمعات المحلية:** اضطرت بعض العائلات إلى تزويج الفتيات القاصرات والشابات كآلية للتأقلم مع واقع الخوف والنزوح والتهجير والفقر المدقع الذي عانت منه مجتمعات كثيرة، حيث ينظر إلى المرأة عموماً على أنها عبء اجتماعي واقتصادي، يمكن التخفيف منه بتزويجها، بحيث تصبح مسؤولية زوجها. كما عكس خطاب بعض المثقفين تهميشاً واضحاً لحقوق النساء؛ يمكن تقصي ذلك في إقصاء المرأة من كثير من المساحات الثقافية أو البحثية بحجة عدم وجود نساء كفؤات. كما يتجلى ذلك أيضاً في تسفيه النقاشات والطروحات التي تخص المواضيع الجندرية والتعامل معها على أنها مواضيع غير ذات أولوية، وليس بوصفها جزءاً لا يتجزأ من النضال الشامل من أجل الحقوق والحريات وجزءاً من العمل السياسي.

• **منظمات المجتمع المدني السوري:** ساهمت منظمات المجتمع المدني السوري في التسييس الإشكالي للهويات الجندرية، في سياق النزاع، من خلال مقارباتها لدعم المرأة وحمايتها وتمكينها، حسب أجندات الدول المانحة والمنظمات الدولية وأولوياتها، كما ساهمت في إعادة إنتاج التنميط الجندري في معظم برامجها.
لكن بعض النسويات ومنظمات المجتمع المدني السوري النسوية داخل سوريا وخارجها سعت إلى تحدي هذه المقاربات السائدة في المؤسسات الدولية، من خلال دعم مشاركة المرأة السياسية، وفرض وجودها ومشاركتها الفعالة في مجالس الحكم المحلية في تحد للقوى المسيطرة، وتوسيع المشاورات مع النساء داخل سوريا وفي دول اللجوء بما يصب في جندرة العملية السياسية.

• **الإدارة الذاتية:** سنّت الإدارة الذاتية فيما يخص الحوكمة المحلية وهيكليات بناها مجموعةً من السياسات، التي تفرض وجود رئاسة مشتركة بين رجل وامرأة، الأمر الذي ساهم بوصول أكبر للنساء إلى مواقع صنع القرار، إلا أن هذا التمثيل للنساء رغم محاسنه، ظل صورياً في العديد من جوانبه. يمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، في طريقة تعامل مُراجعي الدوائر المختلفة مع القيادات النسائية والذكورية في المنطقة على نحوٍ تمييزي ضد المرأة. كما يمكن ملاحظة هذا السلوك في المحادثات والمفاوضات السياسية والعسكرية، التي تكون مرجعية اتخاذ القرارات الفعلية منوطة بالقادة من الرجال النافذين أمنياً وسياسياً واقتصادياً، ومرد ذلك أنه رغم نظام الحوكمة الذي صاغته الإدارة الذاتية وجهودها لخلق نظام سياسي في المنطقة، يبقى الحكم مستنداً إلى القوى الأمنية بشكل أساسي، لا لبنى سياسية مؤسساتية فاعلة، كما أنّ الثقافة المجتمعية المهيمنة التي ما زالت تُهمش المرأة، إلى حدّ كبير، ليست منفصلة عن البُنى السياسية والاقتصادية بل تتقاطع معها، وتعيد إنتاج اللامساواة عملياً، رغم المساواة النظرية في بعض المناصب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ القوانين التي سنتها الإدارة الذاتية لتمكين المرأة وحمايتها وحماية حقوقها ليست نافذة في جميع مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، ويتقاطع موضوع تطبيقها مع الهويات القومية المهيمنة في المناطق،

مما يخلق تنمية غير متساوية مع المناطق ذات الأكثرية العربية، وحساسية تجاه فرض التغيير من فوق، وخاصة في ظل تقاطع تسييس الهوية الجندرية مع الانتماءات القومية. ويتطلب هذا الموضوع الشائك بحثاً ميدانياً في المرحلة التالية من البحث.
فيما يخص الواقع العسكري، استثمرت الإدارة الذاتية في ظاهرة وجود نساء مقاتلات كرديات في القوات العسكرية لبناء سردية تقدمية تخاطب المجتمع الدولي من خلالها، وتحاول التأثير في مراكز الدعم والقرار، خصوصاً من خلال سياسات المقارنة مع مناطق أخرى وقوى سياسية وعسكرية أخرى في سوريا. تجلى هذا التوظيف الدعائي فيما يتعلق بموضوع «الحرب على الإرهاب» أثناء قتال داعش. ورغم كسر الأدوار النمطية الجندرية، يجب ألا يغيب عن التحليل تقاطع تسييس الهويات الدينية والقومية مع تسييس الهوية الجندرية، وأنّ هذا التسييس جزءٌ من النزاع والعسكرة، وهو يفضي لخسارات كبيرة في رأس المال البشري من النساء والرجال معاً على المدى البعيد.

أخيراً، كان لسياسات التعليم في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، التي فرضت نظاماً تعليمياً جديداً باللغة الكردية للكرد، وباللغة العربية للعرب، والسريانية للسريان، نتائج سلبية، إذ تم الفصل بين الشرائح المجتمعية بناءً على القوميات الإثنية، في حين فضلت العديد من العائلات مواصلة تعليم أطفالها في المدارس الحكومية، لضمان الحصول على شهادات معترف بها. ومن ثم، كان تغيير المناهج وفرض اللغة الكردية عاملاً ساهم في عزوف الكثيرين (فتياناً وفتيات) عن الذهاب إلى المدارس حيث أصبحت المدارس التي تتابع التعليم باللغة العربية مكتظة، وقلما تتواجد في مناطق يسهل الوصول إليها. هذا الأمر غالباً ما تحمل وزره الفتيات أكثر من الفتيان، إذ يتخوف الأهل بسبب انعدام الأمن وواقع النساء المهمش في المنطقة، من إرسال بناتهم إلى المدارس ضمن هذه الظروف.

•**حكومة الإنقاذ وهيئة تحرير الشام:** قد يكون تشيئ المرأة وتسييس الهوية الجندرية هما الأكثر بروزاً في سياسات حكومة الإنقاذ وهيئة التحرير الشام، الأمر الذي يمكن استقصاؤه في بيانات هذه القوى ومنشوراتها وسياساتها المعلنة. من ذلك السياسات التي تفرض على المرأة لباسها، وتقيد حريتها وحركتها، وشروط عملها، داخل مناطق سيطرة هذه القوى، وطريقة تمثيلها للمرأة في الخطب العامة والدينية والتي يطال أثرها الناس خارج مناطق سيطرة هذه القوى.

قانونياً، قامت حكومة الإنقاذ بتعطيل العمل بمجموعة من القوانين التي كانت أكثر إنصافاً للمرأة في حين سنت مجموعة قوانين جديدة أكثر تمييزية ضد المرأة. وعسكرياً، استثمرت هيئة تحرير الشام في اختطاف النساء واغتصابهن في أثناء المعارك، لتجييش الأحقاد والتحريض على العنف والصراع. أما على الصعيد التنموي، يمكن القول إن الاستثمار الكبير في العمل العسكري أسهم في تضخيم سلطة الرجال في المجتمع، من خلال تعزيز دور المسلحين في الحياة اليومية. فرض هذا الأمر تغيراً في ديناميكيات حياة النساء وأدوارهن المجتمعية، خاصة في مجالات التوظيف حيث ينحصر دور المرأة في العمل بالتعليم أو المنظمات أو العمل الزراعي، لا في المكاتب الإدارية، أو المجالات الهندسية، أو الحقوقية، أو غيرها.

• **الحكومة المؤقتة والجيش الوطني:** تخضع هذه القوى خضوعاً تاماً للحكومة التركية صاحبة اليد العليا في مناطق سيطرتها، وتتبنى الإيديولوجية المحافظة، التي تحملها، وتحاول فرضها في المنطقة، بصفتها إحدى تجليات سياسات تسييس الهوية الجندرية. من أمثلة ذلك، التضييق على انخراط النساء في العمل ضمن الأجسام الحكومية أو في المكاتب الهندسية أو في الشؤون الحقوقية، وحصر مجالات عملهن في المنظمات الإغاثية والتعليم بصورة أساسية. وقد تم العمل مؤخراً على إطلاق هيئة للمرأة في المنطقة، أطلقته نائبة رئيس الائتلاف[14]، الأمر الذي قد يساهم في القيام بدور إيجابي في مجال تمكين المرأة ومواجهة التهميش والتنميط والتمييز ضدها، واحترام حقوقها. إلا أنّ الموضوع حرج أيضاً، في ظل وجود عدد كبير من المنظمات النسائية والنسوية التي قد لا تستطيع إحداث تغيير مؤسساتي. كما تتسم خطابات العديد من الشخصيات البارزة في الحكومة المؤقتة بالإقصائية

14- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، دائرة الإعلام والاتصال. (03 تموز 2021). إعلان إطلاق هيئة المرأة السورية – نائب رئيس الائتلاف الوطني، الناطق الرسمي.

وعـدم الالتـزام بحقـوق المـرأة أو الإيمـان بضرورة مشـاركتها السياسـية، الأمـر الـذي انعكـس على انخفـاض معـدلات مشـاركة النسـاء حتـى في الهيئـات المعارضـة التـي تتمثـل في الحكومـة المؤقتـة.

• **المنصات السياسية المعارضة:**
أخيراً، لابد من الإشارة إلى أنّ مشاركة النساء في المنصات السياسية المعارضة الفاعلة في العمليات السياسية، في السنوات العشر الماضية، كاللجنة الدستورية ووفد التفاوض، لا تزال تفتقر إلى الالتزام والإيمان بحقوق النساء وضرورة تضمينها كأولوية في أجندات العمل، وما زال تمثيل النساء نتيجةً لضغوطاتٍ أوروبية أكثر من كونه سياسة داخلية أصيلة.

3.2.2. فاعلون إقليميون ودوليون

ساهمت بعض الدول والمؤسسات الدولية في تعقيد موضوع تسييس الهوية الجندرية في سوريا من خلال العديد من السياسات المباشرة وغير المباشرة، وفيما يلي بعض الأمثلة:

• **روسيا:** لجأت روسيا إلى تجنيد الشباب السوريين للقتال في صفوف قواتها خارج سوريا (في ليبيا على سبيل المثال)، وتطوع كثيرون منهم، بسبب الفقر والحاجة الاقتصادية لدعم أسرهم، فأسهمت بذلك في تفاقم تفريغ المجتمع السوري من الرجال، الأمر الذي عزز تغير ديناميكيات المجتمع وتوازناته الديموغرافية وما ينتج عن ذلك من تغيير في الأدوار والمسؤوليات الجندرية دون أن يؤدي ذلك إلى تمكين أكثر للمرأة، بسبب تعزيز الدور العسكري للرجال.

• **إيران:** لعبت إيران دوراً أكثر مباشرة من خلال تشكيلها ميليشيات محليةٍ محافظة دينياً وتجنيد شبابٍ غير سوريين على أساس ديني وطائفي منذ عام 2013، مما يتقاطع مع تسييس الهوية الدينية في النزاع السوري.

• **حزب الله:** لعب حزب الله دوراً مشابهاً لذلك الذي لعبته إيران في سوريا من حيث تسييس الهوية الجندرية، وتقاطعاته مع الهوية الدينية والمذهبية، كما كان له دورٌ في ظاهرة التشيّع التي فاقمت الحساسيات المحلية وعززت السرديات التحريضية الكبرى (الشيعة /السنة).

• **تركيا:** عززت سياسات تركيا، في مناطق سيطرتها في الشمال السوري، أيديولوجية دينية محافظة، خضعت لها القوى المعارضة الفاعلة في المنطقة، وتجلى ذلك، من حيث تسييس الهوية الجندرية، في سيطرة الزي الشرعي للنساء، على سبيل المثال، وفي غيره من الممارسات، التي تحدّ من حرية النساء، وتقييد قدرتهن على ممارسة حقوقهن. كما تجلى في التضييق على النساء غير المحجبات، والنساء العاملات ضمن المنظمات.

• **دول اللجوء في الجوار (تركيا، لبنان، الأردن):** تتوافر العديد من الدراسات الأكاديمية والتقارير الدولية الدورية حول آثار سياسات هذه الدول في أوضاع اللاجئين القانونية، وكيف ينعكس ذلك مباشرةً، وعلى نحوٍ متباين، على تجارب الرجال والنساء، من حيث الحصول على فرص العمل والتوظيف والتعليم والحركة والمسكن وغيرها، الأمر الذي يؤثر بدوره في وضع الرجال والنساء، والأدوار والمسؤوليات الجندرية المنوطة بهم. ولكن من الملاحظ تصوير النساء، والأطفال، في العديد من التقارير كشريحة مستضعفة في مخيمات اللجوء، وهي استراتيجية خطابية تشكل جزءاً من تسييس الهوية الجندرية، بهدف استخدام اللاجئين أوراقَ ضغط لاستجلاب الدعم والتمويل خاصةً من دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى تعرض بعض النساء للاستغلال والتحرش في أثناء عمليات التهريب عبر حدود هذه الدول وتقاطع ذلك مع موضوع تسييس الهوية الجندرية.

• **دول الخليـج:** لعبـت بعـض الحكومـات وبعـض الأفـراد المقيـمين في الخليـج دوراً مبـاشراً في النـزاع مـن خلال عمليـات الإغاثـة الإنسـانية التمييزيـة والسـيطرة على إدارة بعـض المخـيمات وإخضاعهـا لشروط الممـول، أو التمويـل المتعلـق بالنـزاع. وقـد تقاطـع ذلـك مـع تسـييس الهويـات الجندريـة والدينيـة/ الطائفيـة والقوميـة. ومـن أمثلـة ذلـك الاسـتثمار في تمويـل مجموعـات وفصائـل مسـلحة محـددة ذات أجنـدات متطرفـة وإقصائيـة دون غيرهـا مـن المجموعـات، لتقويـة شـوكتها في النـزاع السـوري. ومـن الأمثلـة أيضـاً تمويـل بعـض الـوكالات الإنسـانية، على نحـوٍ موجـه في بعـض المـدارس، مـن حيـث المناهـجَ والنشـاطاتِ الترفيهيـة وأسـاليب الإدارة تبعـاً لأيديولوجيـة هـذه الـدول الممولـة، الأمـر الـذي يؤثـر مبـاشرة في ثقافـة الفتيـات والفتيـان في سـنٍ مبكـرة، ومما قـد يؤسـس لاخـتلالات كـبيرة في المسـتقبل فـيما يخـص تسـييس الهويـة الجندريـة.

• **الاتحـاد الأوروبي:** دعمـت بعـض دول الاتحـاد الأوروبي مشـاريع إغاثيـة وتنمويـة تسـاند حـق المـرأة في العمـل والتعليـم والتمثيـل السـياسي، الأمـر الـذي كان لـه أثـر إيجـابي مـن ناحيـة تسـييس الهويـة الجندريـة في سـوريا. لكـن بعـض هـذه المشـاريع كان فوقيـاً وغير تضمينـي، يربـط التمويـل، على نحـوٍ بيروقراطـي، بمبـدأ الكوتـا، الأمـر الـذي أدى إلى تمـكينٍ شـكلي وتمثيـل صـوري يفتقـدان إلى تخطيـط سياسـاتٍ مؤثـرةٍ بعيـدة المـدى، مـن جهـة، وشـكوكٍ حيـال جـدوى هـذه المشـاريع وأجنـدات الـدول الممولـة مـن قبـل بعـض القـوى المحليـة، مـن جهـة أخـرى. كما لعبـت حكومـات دول الاتحـاد الأوروبي دوراً كارثيـاً حيـال التعامـل مـع مواطناتهـن اللاتي قدمـن إلى سـوريا للانـضمام إلى تنظيـم داعـش. فبعـد هزيمـة التنظيـم، تـم احتجـاز هـؤلاء النسـاء وأطفالهـن، غير المسـجلين، في سـجون تديرهـا القـوات الخاضعـة للإدارة الذاتيـة، إذ لم تسـمح الـدول الأوروبيـة بعـودة مواطناتهـا إليهـا، وعملـت على تجريدهـن مـن جنسـياتهن والتـخلي عنهـن وإلقـاء عبئهـن كاملاً على قـوى الأمـر الواقـع في سـوريا، دون الاسـتثمار في إعـادة تأهيلهـن ومسـاعدتهن، بما يضمـن الاسـتقرار في سـوريا.

• **الأمـم المتحـدة والمنـظمات الدوليـة:** رغـم التقـدم الكـبير التـي شـهدته المشـاريع التنمويـة مـن حيـث التأكيـد على مشـاركة النسـاء الفعالـة في صياغـة وجنـدرة السياسـات، إلا أنّ العديـد مـن المشـاريع التـي تـم تطبيقهـا على أرض الواقـع اتبعـت الخطـاب السـائد في المؤسسـات الغربيـة، حيـال تمـكين المـرأة في سـوريا. فقـد تـم صرف مبالـغ طائلـة لتحقيـق هـذا الهـدف دون أن يـقترن الأمـر بتحليـل ودراسـة معمقـة لواقـع تسـييس الهويـة الجندريـة في سـوريا. وقـد نتـج عـن ذلـك تصميـم برامـج ومشـاريع غير مناسـبة للسـياق، ولا تأخـذ بـعين الاعتبـار جـذور الخلـل الجنـدري، الأمـر الـذي انعكـس سـلباً بتسـييس أكبر للهويـة الجندريـة مـن خلال «شـيطنة» كل مـا هـو متعلـق بالحـراك النسـوي في العديـد مـن المناطـق، وتصويـر الأجنـدة النسـوية على أنهـا صنيعـة مؤامـرة غربيـة، لا بوصفهـا مطالـبَ حقوقيـة مشروعـة وضروريـة. إضافـة إلى ذلـك، لم يرتبـط تعزيـز المشـاركة السياسـية للمـرأة، الـذي أخـذ حيـزاً هامـاً مـن مشـاريع هـذه المؤسسـات، بالتمـكين الاقتصـادي والاجتماعـي، الأمـر الـذي يعكـس مجـدداً تصميـم هـذه البرامـج بمعـزلٍ عـن التحديـات التـي يفرضهـا السـياق المـحلي. كما أنّ العديـد مـن مشـاريع التمـكين الاقتصـادي المنفـذة كانـت، وللمفارقـة، تعـزز تنميـط الأدوار الجندريـة التقليديـة أكثر مما كانـت تسـعى لبنـاء مجتمعـات تسـود فيهـا الحريـات والحقـوق بالتسـاوي. وأخيراً يشـكل عـدم اعتراف الأمـم المتحـدة باغتصـاب الرجـال على أنـه جريمـة حـرب مسـألةً إشـكاليةً. فقـد وثقـت العديـد مـن حـالات العنـف الجـنسي الممنهـج ضـد الرجـال، كأحـد تجليـات تسـييس الهويـات الجندريـة في النـزاع السـوري، حيـث اسـتخدم سياسـةَ إذلال وعقـاب في المعتـقلات[15]. ورغـم ذلـك، لا يعـتبر اغتصـاب الرجـال جريمـة حـرب، على عكـس اغتصـاب النسـاء الـذي تـعترف بـه مواثيـق الأمـم المتحـدة جريمـةَ حـرب لا تسـقط بالتقـادم. ويواجـه الرجـال مـن ضحايـا العنـف الجـنسي وصمـاً مجتمعيـاً، كما يفتقـدون لأي شـكل مـن الدعـم النـفسي والمؤسسـاتي مما يفـرض عليهـم الصمـت والعزلـة، وقـد انعكـس ذلـك سـلباً على توثيـق هـذه الانتهـاكات وبالتـالي على قضايـا العدالـة والمحاسـبة.

15- مجلس حقوق الإنسان. « "فقدت كرامتي": العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية السورية، ورقة غرفة المؤتمر حول اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية،" الجلسة السابعة والثلاثين. 26فبراير-23 مارس 2018، A/HRC/37/CRP.3. اضغط هنا

3.3. آثار سياسات الفاعلين

في العقد الماضي، أثرت التغيرات الجذرية الناجمة عن الانتفاضة والحرب التي تلتها بصورة مباشرة في التركيبة الديموغرافية للمجتمعات السورية، إضافة إلى الأدوار الجندرية والفاعلية المجتمعية والاقتصادية والسياسية للرجال والنساء عموماً.

حملت هذه التغييرات مكاسب مؤقتة للنساء خصوصاً، حيث اتسع هامش حركتهن وعملهن وفاعليتهن الاقتصادية والاجتماعية إلى حدٍّ كبير، ولكنه حملهن في الوقت ذاته، خسائر فادحة تم استعراضها فيما سبق عند نقاش الظواهر وسياسات الفاعلين المتعلقة بتسييس الهوية الجندرية. كما تعرض الرجال أيضاً إلى خسائر فادحة بسبب تسييس الهوية الجندرية، الأمر الذي تجلى في نسبتهم المرتفعة بين معدلات القتلى والجرحى والمعتقلين والمغيبين قسراً والمعذبين والذين تعرضوا لأسوأ أنواع العنف والانتهاكات بسبب ربطهم بالقدرة العسكرية.

إضافة إلى ذلك، أسهم تسييس الهوية الجندرية، في أثناء النزاع، في زيادة وتيرة العنف، وإطالة أمد النزاع، فأسهم، من ثم، في الكوارث التنموية الاجتماعية الاقتصادية التي طالت المجتمعات السورية كلها خاصة ما يتعلق بالتعليم والصحة والتوظيف والفرص الاقتصادية وغيرها، وإن كانت الآثار قد حملتها الشرائح المجتمعية والمناطق المختلفة بنسب مختلفة. لكن العنف الممنهج وغياب الحماية والتاريخ الطويل لإقصاء النساء جعل آثار الخسارات مضاعفة على النساء. لذا فإنّ المكاسب التي حققها الرجال والنساء في السنوات العشر الماضية، مع اختلاف طبيعتها، هي مكاسب مؤقتة، ولا تقارن بحجم الضرر الذي لحق بهم جراء النزاع. أما بالنسبة لواقع النساء خصوصاً، أدت عسكرة النزاع إلى تضخم السلطة الأبوية وتفكك آليات الحماية، مما جعل الهوامش المحدودة التي حصلت عليها النساء في سنوات الحرب، من حيث فاعليتهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا تتعدى كونها آليات تأقلم ضمن سياق الواقع الحالي اضطر الرجال للقبول بها كوضع مؤقت. لذا فإن المكتسبات التي فرضها الأمر الواقع قد لا تعكس بالضرورة تغييراً إيجابياً عميقاً يؤمن ويدعم على نحوٍ حقيقي مشاركة النساء بشكل أوسع.

فعلى الرغم من زيادة فاعلية النساء في مختلف المجتمعات داخل سوريا وفي دول اللجوء، لم يرافق هذا التغيير أي تطور ممنهج في البنى والسياسات، التي تنظم واقع النساء في سوريا قانونياً ومؤسساتياً وثقافياً. لذلك، يجب الحذر من المبالغة في الأثر الذي حققه تغير الأدوار هذا بعد الانتفاضة والنزوح والنزاع. وعند النظر في مؤشرات التنمية عموماً سنجد أنّ الأثر السلبي على النساء كان أكبر منه على الرجال، من حيث التعليم وفرص العمل على سبيل المثال لا الحصر[16]. وعليه ينبغي في المرحلة التالية من البحث الميداني تقصي آثار هذه التغييرات وتحليلها، وكيف تؤثر وتتأثر بأشكال أخرى من تسييس المُعرفات الهوياتية.

16- الأمل المحاصر: أصوات اليافعين واليافعات وآراؤهم بالتعليم وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أثناء النزاع السوري. المركز السوري لبحوث السياسات 2022. اضغط هنا

4.الخلاصة والخطوة التالية: المقاربة المنهجية والبحث الميداني

هذه الورقة هي متابعة لورقة سابقة بعنوان «تسييس الهوية في سوريا» (المركز السوري لبحوث السياسات، 2023) كجزء من مشروع معرفة الحرب، والتي ركزت على مراجعة الأدبيات والمقاربات النظرية، واختتمت بإطار مفاهيمي لسياسات الهوية في سوريا. وركزت هذه الورقة على تشخيص أبرز مظاهر تسييس الهوية في سوريا خاصة الدينية والإثنية والجنوسية، وحددت خريطة الفاعلين الرئيسيين، وأهم السياسات والتدخلات المتعلقة بها، بناءً على حوار بحثي مكثف ضمن منتدى حوار التنمية. ويختتم البحث في هذا القسم بمقترح منهجي للعمل الميداني المستقبلي لتشخيص أبعاد تسييس الهوية في سوريا وإمكانيات التغلب عليها.

وحددت الورقة مظاهراً عديدة للانقسامات القائمة على معرفات الهوية الدينية أو الاثنية داخل سوريا، مثل: النفوذ المتزايد لرجال الدين في المجتمعات المحلية في المجالات السياسية والاجتماعية والعسكرية؛ وانتشار الخطابات التحريضية الدينية/الإثنية؛ وانتشار الشعارات والرموز ذات الدلالات الدينية/الإثنية؛ وتوظيف خطاب

الأقلية/الأكثرية في معظم القضايا السياسية والاجتماعية؛ وربط حوادث الاغتيالات والخطف والتشويه بدوافع دينية/إثنية؛ والاستقطاب في وسائل التواصل الاجتماعي على أساس الانقسامات الدينية/الإثنية. وظهرت على الصعيدين الإقليمي والدولي العديد من الظواهر المرتبطة بالتسييس الديني/ الإثني، مثل خطابات التحريض الديني السنية/ الشيعية على المستوى الرسمي، والتي تعكس التنافس بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا؛ وربط الصراعات المختلفة في المنطقة بما في ذلك اليمن والعراق، مع التناقض على أساس ديني/طائفي؛ وإضفاء الرموز الدينية والطائفية والإثنية على الدعم العسكري والسياسي والإنساني؛ وطبيعة المحتوى المقدم في وسائل الإعلام الإقليمية، التي أصبحت منصة للتحريض المباشر وغير المباشر على أساس الهوية؛ وتصميم حوارات سياسية بين القوى التي «تمثل» الجماعات/الطوائف الدينية أو الاثنية.

حددت الورقة الجهات الفاعلة الرئيسية في تسييس الهوية وصنفت سياساتها التي غذت الاستقطاب الديني/ الإثني على النحو التالي: التعبئة والتحريض؛ المظلومية وزراعة الخوف؛ استهداف الآخر والعقوبات الجماعية؛ العسكرة والتمويل؛ نظام المكاسب/الغنائم في السلطة والموارد؛ والدعم الإنساني التمييزي. كما سلطت الورقة الضوء على المجتمع المدني باعتباره جهة فاعلة رئيسية في سياسات الهوية وساهم بدور رئيسي في مقاومة الانقسامات الدينية والاثنية. إذ تمحورت مطالب المحتجين عام 2011 حول قضايا التغيير الديمقراطي والحريات والعدالة والتضامن المجتمعي. كما قاوموا خطاب النظام الذي سعى إلى نزع شرعية الحركة من خلال اتهام المتظاهرين بالطائفية أو الانفصالية، فضلاً عن خطاب بعض قوى المعارضة التي حاولت تصوير الحركة على أنها ذات طابع ديني. إلا أن اختلال توازن القوى بين القوى الديمقراطية من جهة والطائفية/الإثنية من جهة أخرى، أدى إلى تشتت القوى المدنية أو خضوعها أو تهميشها.

في مجال تسييس الهوية على أساس جندري، رصدت الورقة مظاهر وسياسات متعددة. فقد تحولت الانتفاضة السلمية، التي طرحت نظرة واعدة لدور النساء في المستقبل، إلى صراع مسلح سيطر عليه الرجال وتفاقمت السياسات والتدخلات التي تنتهك حقوق النساء. وتجلى تسييس الهوية الجنوسية في أشكال مروعة من العنف على أساس الجنس، بما في القتل والاغتصاب والاختطاف والاعتقال والزواج القسري. وظلت الصور النمطية المجتمعية صامدة بشكل عنيد، حيث أخضعت النساء في الكثير من الحالات للاستغلال والعنف المجتمعي والتحرش الجنسي. أما سياسياً كان تمثيل المرأة شكلياً إلى حد كبير، ويفتقر إلى أي تمكين حقيقي في عمليات صنع القرار. وزادت الأطر القانونية من تهميش المرأة، لا سيما في مسائل حقوق الملكية والميراث والوصاية والجنسية.

وعلى الرغم من توسع أدوار المرأة من خلال منظمات ومبادرات المجتمع المدني، ومقاومة السياسات القمعية والإقصائية من قبل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، إلا أن مواجهة الظلم التي تتعرض له النساء يحتاج إلى مزيد من الجهود لمواجهة قوى التسلط.

سيكون هذا التقييم الأولي للمظاهر والسياسات الرئيسية المرتبطة بتسييس الهوية هو الأساس لتحديد أسئلة البحث المحددة للخطوة التالية (البحث الميداني). وتختتم الورقة في هذا القسم بمقترح منهجي للعمل الميداني المستقبلي لتشخيص أبعاد تسييس الهوية في سوريا وإمكانيات تجاوزها.

يستهدف البحث الميداني المقترح تحليل العوامل والشروط، التي أدت إلى تسييس انتقائي لبعض معرفات الهوية، وجعله أحد أدوات التجييش وتعبئة الموارد (البشرية والمادية)، في بعض السياقات المحددة، على نحو يخدم مصالح قوى التسلط المحلية والإقليمية. كما تستهدف كيفية تفاعل الجماعات المحلية مع هذه السياسات، في أزمنة مختلفة وأمكنة مختلفة.

ضمن هذا الإطار المنهجي، يعتمد البحث الميداني المقترح عدة أدوات بحثية كيفية وكمية، تشمل المراجعة النقدية للأدبيات، والمقابلات الشخصية المعمقة مع أشخاص مفتاحيين من المجتمعات المحلية، ومع مجموعات بؤرية مركزة، وتحليل النصوص والبيانات والخطابات السياسية وبعض الصحف ومواقع التواصل المؤثرة، إضافة إلى تنظيم حوارات لمناقشة نتائج البحث وقابليتها للتنفيذ.

سيتم البحث من خلال فريق عمل بحثي مؤلف من فريق مركزي مسؤول عن التصميم والإشراف والكتابة ومتابعة الالتزام بأخلاقيات البحث وأهدافه، وفريق بحثي في مناطق الدراسة، إضافة إلى فريق تحليل النصوص والخطابات، والمجتمع المحلي ممثلاً بالأشخاص المفتاحيين والمشاركين في الحوارات البحثية.

سيشمل النطاق الجغرافي السوريين داخل سوريا وخارجها، وسيتم تحديد المناطق المدروسة، بناء على التوزع الجغرافي، عدد السكان، وتفاوت آثار النزاع.

تنطوي مقاربتنا لتحليل وفهم آليات ونتائج توظيف سياسات الهوية خلال النزاع في سوريا على ثلاثة أبعاد:

- **البعد الأول:** يتقصى الآليات والإجراءات والسياسات والأفعال التي اتبعتها القوى المتنازعة لتسييس وتعبئة بعض مُعرّفات الهوية، وذلك لفهم كيف، ومتى، ومن بدأ استهداف هذه المعرفات وتسليحها.

- **البعد الثاني:** يشير إلى تفاعل القوى المجتمعية مع سياسات الهوية في خلال النزاع، تحديداً ضمن طيف استجابة التماهي مع أو مقاومة سياسات الهوية؛ كيف تفاعلت المجتمعات المحلية مع سياسات الهوية (إلى أي مدى انجرّت أو قاومت)، وكيف تغيرت الهويات وتأثرت بالنزاع. كما يتقصى هذا البعد ما إذا كان الاستقطاب الهوياتي جذراً للنزاع، وأين، أو ما إذا كان نتيجةً وتجلياً له، أو أداة تم توظيفها من قبل القوى التسلطية والمستثمرين في الصراع.

- **البعد الثالث:** يتناول أثر سياسات الهوية التدميري والمستمر في تعميق تمزق الشبكات الاجتماعية، وتآكل رأس مال السوريين الاجتماعي، وخلق وسائل تحشيد لصراعات جديدة ومستقبلية.

يسمح هذا الإطار المفاهيمي بـ: (أ) فهم الظروف التاريخية السابقة للنزاع، ثم (ب) توثيق ورصد وتحليل الاستخدام المباشر لسياسات الهوية في خلال النزاع، وصولاً إلى (ج) فهم تفاعل المجتمعات المحلية مع سياسات الهوية في

خلال النزاع، ليتيح (د) تقديم أطر نظرية دقيقة وبدائلَ سياساتية عملية لمواجهة سياسات الهوية، والانطلاق نحو ترميم رأس المال الاجتماعي وتجاوز آثار النزاع.

ستركز البدائل الاستراتيجية والتوصيات العملية في المرحلة التالية على قضايا تفكيك البنى الاستبدادية وشروط إعادة بناء العلاقات الاجتماعية والأخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب، بما فيها التغيرات الجذرية الناجمة عن نزوح أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها. وسيتم تطوير مجموعة من السياسات البديلة، لتجاوز الأثر التدميري للسياسات الهوياتية، إضافة إلى اقتراح المبادرات التضمينية، التي تعزز التضامن والتماسك الاجتماعي.

وتنطلق مقاربة المركز من البحث الميداني أساساً لتطوير المبادرات والتدخلات الاقتصادية التنموية، بحيث تكون مرتكزة إلى التضامن والتضمين والمساواة وتعزيز رأس المال الاجتماعي، مما يسهم في تطوير الروابط المجتمعية والاقتصادية وتطوير قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة القوى السياسية التي تستثمر في سياسات الهوية. ولا بدّ لنا من التأكيد، هنا، أنّ الحلول المقترحة ستكون مرحلية، وليست شاملة، فنقطة الانطلاق هي إعادة تأسيس خطوط تواصل بين الجهات المختلفة، لا سيما أنّ العديد من المناطق السورية شهدت تطوراً لأنماطٍ حوكمية لامركزية مؤقتة ومتغيرة، بحسب تبدل سيطرة قوى الأمر الواقع، في السنوات العشر الماضية. لذا من المهم تطوير أدوات البحث والخبرات وتشكيل آليات ضغط، تمكن الناس من المطالبة بحقوقهم والتأثير في سياسات قوى الأمر الواقع.

المراجـــع

المراجع باللغة العربية:

1. المركز السوري لبحوث السياسات. (2021). التشاركية في ظل اللجوء، المركز السوري لبحوث السياسات، بيروت.
2. المركـز السـوري لبحـوث السياسـات (2022). الأمـل المحـاصر: أصـوات اليافـعين واليافعـات وآراؤهـم بالتعليـم وتكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومـات أثنـاء النـزاع السـوري. المركـز السـوري لبحـوث السياسـات، فيينـا.
3. المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). تسيس الهويات في سورية: ورقة خلفية، مشروع معرفة الحرب، فيينا.
4. أمين، سمير. (2003). ما بعد الرأسمالية المتهالكة. ترجمة فهمية شرف الدين وسناء أبو شقرا، الفارابي، ص. 250.
5. سن، أمارتيا (2004). التنمية حرية. ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Alhayek, K. (2014). Double marginalization: The invisibility of Syrian refugee women's perspectives in mainstream online activism and global media. Feminist Media Studies 14.4: 696-700.
2. Alhayek, K. (2015). Untold stories of Syrian women surviving war. Syria Studies 7.1: 1-30.
3. Anderson, B. (1983). Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso.
4. Ayubi, N. (1995). Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East. London: I. B. Tauris.
5. Dean, Jodi. (1996). Solidarity of strangers: Feminism after identity politics. University of California Press.
6. Demmers, J. (2016). Theories of violent conflict: An introduction. Second Edition. Routledge.
7. Fearon, James D., and David D. Laitin. 2000. "Violence and the Social Construction of Ethnic Identity." International Organization 54(4): 845-77.
8. Geertz, Clifford. 1973. The interpretation of cultures: Selected essays. New York: Basic Books.
9. Haider, Asad. (2018). Mistaken identity: race and class in the age of Trump. Verso Books.
10. Makdisi, U. (2017). "The mythology of the sectarian Middle East". Centre for the Middle East, Rice University's Baker Institute for Public Policy, February.
https://www.bakerinstitute.org/media/files/files/5a20626a/CME-pub-Sectarianism-021317.pdf
11. Malmvig, H. (2015). "Coming in from the Cold: How We May Take Sectarian Identity Politics Seriously in the Middle East without Playing to the Tunes of Regional Power Elites." In POMEPS Briefing 28: The Gulf's Escalating Sectarianism, 8-12. Washington D.C.
https://pomeps.org/wp-content/uploads/2016/01/POMEPS_BriefBooklet28_Sectarianism_Web.pdf.
12. Pinto, P. G. H. (2017). Shattered nation: The sectarianization of the Syrian conflict. In N. Hashemi & D. Postel (Eds.), Sectarianization: Mapping the new politics of the Middle East (pp. 123–142). C. Hurst and Co.
13. Sen, A. (2007). Identity and violence: The illusion of destiny. Penguin Books India.
14. Valbjørn, M., & Hinnebusch, R. (2019). Exploring the Nexus between sectarianism and regime formation in a new Middle East: Theoretical points of departure. Studies in Ethnicity and Nationalism, 19(1), 2–22.
15. Zeno, B. (2021). Education and alienation: The case of displaced Syrians and refugees. Digest of Middle East Studies, 30(4), 284-294.
16. Zeno, B. (2022). The making of sects: Boundary making and the sectarianisation of the Syrian uprising, 2011–2013. Nations and Nationalism 28.3: 1040-1060.

تعريف بمنتدى الحوار التنموي

مُنتَـدى الحِـوار التَّنمَـوي هـو مسـاحة للسـوريين والسـوريات، لِطَـرح الأفْـكَار والبدائِـل ومناقشـتِها، بِفِعـل تَرَاكُمـي، تتقاطـع فيـه الـخبرة والمَعرِفـة، لإنتـاج مُـشترك لبعـض المفاهيـم والـرُّؤى، التي يمكـن اسـتخدامُها على المـديين، القصير والبعيـد، للحـد مـن الانهيـارات التـي تَشْـهَدُها سـوريا. تسـعى مبـادرة مُنتَـدى الحِـوار التَّنمَـوي للمركـز السـوري لبحـوث السياسـات إلى تَشْـجيع التَحليـل النَقْـدي للتحديـات التـي يفْرِضُهـا النـزاع في سـوريا واسْتِكْشَـاف بدائـل سياسـاتية مـع تحليـل تـأثير السياسـات القائمِـة التـي تمارسـها الجهـات الفاعلـة على الصعـد الاجتماعيـة والاقتصاديـة والمؤسسـاتية.

المركز السوري
لبحوث
السياسات
Syrian Center For
Policy
Research

info@scpr-syria.org
SCPR-syria.org